مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٧)

استراتيجيات مواجهة تحديات الأَمن القومي العربي بعد عام٢٠١١

FOR FACING CHALLENGES TO ARAB NATIONAL SECURITY AFTER 2011 STRATEGIES

م. د. مروان سالم علي

قسم العلاقات الدولية / كُلية العلوم السياسية / جامِعة الموصل

المُلخص

أَدت ثلاث مُتغيرات أَساسية أَثراً ساعد في اختِراق الأَمن القومي العربي، وهي البيئة الداخلية؛ إذ إنَّ التبايُن في طبيعة الأَنظِمة السياسية العربية وتوجُهاتها الفكرية ومدى مشروعيتها غيبت النظرة الموحدة إلى الأَمن القومي وأثر ذلك سلباً في فاعلية اداء النِظام الاقليمي العربي. أَما المُتغير الثاني هو البيئة الاقليمية؛ وتتمثل في تفاعُل الدول العربية مع دول الجِوار تُركيا وإيران واثيوبيا، كما أنَّ إسرائيل الساعية إلى تفكيك الَنِظام الاقليمي العّربي واستِبدالهُ بنِظام إقليمي جديد. والمُتغير الثالث هو البيئة الدولية القائمة على التفاعُل بين النِظام السياسي الدولي والنِظام الاقليمي العربي، وقد تميزت ديناميكية التفاعُل بالانفِرادية وبعضها بالعِدائية، فتسربت إليه أَنظمةٌ دوليةٌ أَعاقت ادائه لوظائفهُ وتحولت وحداتهُ إلى قواعد لضرب الأَنظمة العربية.

وتحدياتٌ كهذه تُهدِد الأَمن العربي تُحتم شحذ الهِمم لرص الصفوف والخروج باستراتيجية عربية داخلية وخارجية. وكانت استراتيجية الإصلاح بكافة جوانبه وما تزال أَمراً ضرورياً وعاجِلاً لتحقيق تطلُعات أَبناء الوطن العربي، ناهيك عن أَهمية استراتيجية التكامُل السياسي والاقتصادي والثقافي والأَمني مع كافة الدول الإسلامية، مع أَهمية تبني استراتيجية الاعتماد على الذات العربية وعدم الركون على الدول الاستِعمارية في تأَمين هذا الأَمن، ووضع استِراتيجية قومَية شامِلة لحمايةَ وتنمية القدرات والإمكانات العربية المُتيسرة والمُمكِنة.

Abstract

Three fundamental variables led to an effect that helped penetrate Arab national security, which is the internal environment,since the variation in the nature of Arab political systems, their intellectual orientations, and the extent of their legitimacy missed the unified view of national security and its negative impact on the effectiveness of the performance of the Arab regional system. The second variable is the regional environment; it is represented in the interaction of Arab countries with neighboring countries Turkey, Iran and Ethiopia, as well as Israel seeking to dismantle the Arab regional system and replace it with a new regional system. The third variable is the international environment based on the interaction between the international political system and the Arab regional system, and the dynamics of interaction were characterized by unilateralism and some of them are hostile, and international organizations impeded the performance of its functions and transformed its units into rules to attack Arab regimes.

Challenges like these threaten Arab security, necessitating the sharpening of determination to close ranks and come up with an internal and external Arab

strategy. The reform strategy in all its aspects was and remains a necessary and urgent matter to achieve the aspirations of the people of the Arab world, as well as the importance of the strategy of political, economic, cultural and security integration with all Islamic countries, with the importance of adopting the strategy of relying on the Arab self and not relying on the colonial countries in securing this security, and developing a strategy comprehensive nationalism to protect and develop Arab capabilities available and available.

المُقدِمة

يتعرض «الأمن القومي العربي» اليوم إلى العديد مِن المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية المُتداخِلة والمُتشابِكة، والتي اسهمت في استِنزاف قدرات الوطن العربي وطاقتهُ، مِما جعلهُ عرضةٌ للانكِشاف في مُعظم الأَحيان نتيجة الخلل والإخفاق السياسي الذي كان سبباً في وِلادة الأَزمات والهزائم السياسية سيما بعد حركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام٢٠١١، حيثُ أَنَّ الموقع الاستراتيجي الجُغرافي المُتميز للوطن العربي وثرواتهُ الهائلة جعلهُ محط أَنظار القوى الاستِعمارية التي عملت على فرض سيطرتها عليه فقامت بتجزئتهُ وإيجاد مناخ يفضي إلى خلق حالةٌ مِن التشتُت والتشردُم وتكريس السيادات القطرية والانكِفاء الفكري.

لا شك؛ إنَّ مُعضِلة الأَمن القومي العربي الرئيسة تكمنُ في عدم توافق مُعطيات الواقع العربي مع مُتطلبات ذلك الأمن المُغيب، إذ إنَّ هُناك غياب لإرادة عربية مُشتركة وغياب الرغبة في صهر الإمكانات العربية برمتها في بوتقة واحِدة للوقوف بوجه المُهدِدات الداخلية والخارجية التي تواجههم، وهذا ناتج عن غياب السلطة العربية العُليا، فضلاً عن انقِسام الوطن العربي إلى عدة أَقطار عربية مُتباينة الأَهداف والمصالح والتوجهات، إلى جانب عجزها في صون أَمنها الذاتي، أَو إسهامها في تحقيق الأَمن القومي العربي.

أَهداف البحث وأَهميتهُ

يهدف البحث إلى التعرُف على مفهوم الأَمن القومي العربي، وعلى أَهم التحديات والتهديدات المُختلِفة التي تواجههُ على صعيد البيئتين الداخلية والخارجية في ظل المُتغيرات الاستراتيجية سيما بعد عام٢٠١١. ومحاولة لفت انتباه واهتمام الأَكاديميين في العلوم السياسية وصُناع القرار العرب بطبيعة تِلك المُهدِدات محاولين وضع إطاراً وصياغة استراتيجيات لمواجهتها والنهوض بذلك الأَمن. لآثارها على مُستقبل العمل العربي المُشترك وهيبة نِظامه الرسمي، ومعرفة أَهم الاستراتيجيات الواجب تطبيقها لمواجهتها.

إشكالية البحث

يتركز البحث حول مُشكلةٌ أَساسيةٌ مفادها؛ ما هي طبيعة تحديات البيئتين الداخلية والخارجية التي تواجه الأَمن القومي العربي بعد عام٢٠١١؟، وما مدى تأَثيرها عليه؟، وتندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسة تساؤلات فرعية: ما المقصود بالأَمن القومي العربي؟، وهل ثمة هُناك أَساساً أَمناً قومياً عربياً؟، وماهي الاستراتيجيات الواجب اتباعها لمواجهة تحديات هذا الأَمن؟.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضيةٌ مفادها؛ إنَّ مُعطيات البيئة العربية الداخلية والخارجية كانت مُضادة تماماً لِمُتطلبات وجود أَمن قومي عربي، وتتمثل في تحديات داخلية واخرى خارجية، جعلت ما يُسمى بحالة الأَمن القومي العربي يواجه حالة الفشل والعجز في تحقيقهُ خاصةً مِن الناحية العملية الواقعية.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على مناهج عديدة، مِنها: المنهج التاريخي في بعض فقرات البحث، فضلاً عن المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف ويُحلل موضوع تحديات البيئتين الداخلية والخارجية المؤثِرة على الأَمن القومي العربي في ظل المُتغيرات الدولية سيما حركات التغيير العربية وما تبعها بعد عام٢٠١١.

هيكلية البحث

قُسِم موضوع البحث، إلى ثلاثة مباحث رئيسة، تناول الأَول؛ ماهية الأَمن القومي العربي ومقوِماتهُ. أَما المبحث الثاني فتناول تحديات البيئتين الداخلية والخارجية التي يواجهها الأَمن القومي العربي. بينما استعرض المبحث الثالث أَهم الاستراتيجيات الواجب اتباعها لمواجهة مُهدِدات الأَمن القومي العربي.

المبحث الأول
ماهية الأمن القومي العربي ومقوماتهُ

يتردد البعض عِند استخدام عِبارة الأمن القومي ومِنها الأمن القومي العربي في ميدان الدِراسات الأمنية لارتباط القومية بالصِلات العرقية والعنصرية الشيء الذي يضع الاهتِمام الأمني في زاوية ضيقة تعني بحماية الأعراق العربية أكثر مِن اهتِمامهُ بالمسائل الأمنية ذات المفهوم الشامل. وما ينبغي بيانهُ أنَّ عِبارة الأمن القومي العربي المُستخدمة في الميدان الأمني لا تعني الأمن القومي بمفهومهُ العرقي بقدر ما تعني الأمن الوطني(National Security) فالعِبارة إذا تنسجم مع مُختلف المستويات المحلية والاقليمية والدولية. ولأهمية التعرف على مفهوم الأمن القومي العربي ومُقوِماتهُ، تم تقسيم المبحث إلى مطلبين رئيسيين.

المطلب الأول: ماهية الأمن القومي العربي

يُعد الأمن مُصطلحاً عاماً مُجرداً يُستخدم في الكثير مِن الدِراسات الإنسانية وعلى مُختلف الأصعِدة ابتِداءً بأمن الفرد وانتِهاءً بالأمن العالمي، لذا لا يوجد تعريفاً واحِداً شامِلاً للأمن. وقبل التطرق إلى مفهوم الأمن القومي العربي فإنَّ الضرورة تُحتم بِدايةً تحديد مفهوم الأمن والأمن القومي وفق التقسيم الآتي:

أولاً: الأمن لُغةً واصطِلاحاً

لكلِمة الأمن في اللُغة العربية معانٍ مُتعدِدة، فهي تعني سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستِقرار والصدق. فهي مُشتقة مِن (الأمان) و(الأمانة). فالأمن ورد في اللغة العربية ضد الخوف[١]. والخوف بالمفهوم الحديث يعني: التهديد الشامل سِواء أكانَ السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، الداخلي مِنهُ والخارجي. والأمن في اللُغة الانكليزية (security) يعني حالة (الأمان) الناتِجة عن التحرُر مِن الخوف والمخاطر والتهديدات المُختلِفة. فكلِمة (securite) الفرنسية، تعني: (الغياب الحقيقي لأي خطر)[٢].

أما مفهوم الأمن اصطلاحاً فقد اختلف الكُتاب المُعاصِرون حولهُ. ومِن تعاريفهُ السائدة نورد تعريف (هانز مورجنثاو) الذي عرفهُ بأنهُ قدرة الدولة على دحر أي هجوم عسكري تتعرض لهُ[٣]. ولاشك؛ إنَّ هذا المفهوم التقليدي للأمن يوظف القوة العسكرية بوصفها الأداة الرئيسة لتحقيق أمن الدولة، إلاَّ أنَّ هُنالك مِن الباحثين مِمن ربط أبعاداً أخرى للأمن سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية غير البُعد العسكري، ومِنهم (روبرت مكنمارا) وزير الدِفاع الأمريكي الأسبق بقولهِ؛إنَّ الأمن يعني التطور والتنمية سِواء التنمية الاقتصادية أو السياسية

(١) أبن منظور، لِسان العرب، دار المعارف، القاهِرة، (د.ت)، ص١٤٠.
(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري، مُعجم الصحاح، ط١، دار المعرفة، بيروت،٢٠٠٥، ص٥٦.
(٣) هانز جي. مورجنثاو، السياسة بين الأمم،ج١، ط٢، تعريب خيري حماد، الدار القومية للنشر،١٩٦٤، ص ص٢٣-٢٥.

أو الاجتماعية في ظل حمايةٌ مضمونةٌ، مُضيفاً أنهُ لا يمكن تحقيق أمن دون تنمية(٤). وهذا التعريف يقترب مِن تعريف الدكتور (مازن إسماعيل الرمضاني) بقولهُ؛ إنَّ الأمن ابتعد عن نِطاقهُ التقليدي العسكري البحت وأصبح مفهوماً مُعاصِراً شامِلاً ومُتعدد الأبعاد. ويُحدد ثلاثة أبعاد جوهرية للأمن هي(٥):

١. ضمان القيم الأساسية للدولة والمصالح التي تُعبِر عنها.
٢. التقويم السليم لتهديدات الأمن بِناءً على إدراك واقعي لقدرات نيات مصادر التهديد.
٣. مُراعاة «المُتغيرات الداخلية والخارجية».

وهُناك من نظر للأمن مِن جانِبان؛ جانب موضوعي مُرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية للدولة (بقاء الدولة، الاستقرار الوطني، الحُريات الأساسية، الرفاه الاقتصادي، الوحدة الوطنية...)، وجانب ذاتي هو غياب الخوف من أنَّ تكون تِلك القيم محلاً للهجوم(٦).وفي نِطاق النِظام الدولي، يُعرف الأمن بأنهُ قدرة الدولة والمُجتمع في الحفاظ على كيانها المُستقل وتماسكُها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعدّها مُعاديةً في سعيها لضمان الأمن(٧). ويبدو أنَّ الأمن مُرادِفاً لقدرة الدولة في الحفاظ على هويتها المُستقلة ووحدتها الوطنية.

وبذلك يمكنُنا تحديد مفهوماً شامِلاً للأمن بأنهُ القدرة التي تتوفر لدى الدولة والتي تُمكِنُها مِن تأمين انطِلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى المجالات في مواجهة المصادر الداخلية والخارجية التي تُهدِدها، بالشكل الذي يدفع عنها التهديدات باختلاف أبعادها، وبالقدر الذي يكفل لشعبها الاستقرار والنهوض والتقدم.

ثانياً: مفهوم الأمن القومي

ارتبط مفهوم الأمن القومي بمفهوم القومية(٨)(*) الذي يُعبر عن أُمة تجمعها سِمات مُشتركة وترغب في العيش المُشترك تحت لِواء دولةٌ قوميةٌ ما. واختلف الباحثون حول مفهوم الأمن القومي، نظراً لحداثة المفهوم نسبياً وغموضهُ ورغبة كُل دولة أنَّ تُفسِره بِما يتلاءم مع وجهات نظرها ومصالحها التي تخدمها. فمِنهم من نظر إليه نظرةٌ عسكريةٌ ضيقةٌ يُراد بِه أمنُ الدولة مِن أي اعتداءٍ خارجي، واخرون نظروا إليه نظرةٌ شموليةٌ. وعلى الرغم من أنَّ مفهوم الأمن القومي برز مع ظهور

(٤) روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة، القاهرة،١٩٧٠، ص٨٣-١٢٥.
(٥) نقلاً عن: عبد الله محمود مسعود وعلي عباس مُراد، الأمن والأمن القومي: مُقاربة نظرية تطبيقية، ط١، دار الكتُب الوطنية، بنغازي،٢٠٠٦، ص٣٣.
(٦) عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٦٠، مؤسسة الأهرام، القاهِرة، نيسان ٢٠٠٥، ص٥٧.
(٧) نشأت الهلالي، الأمن الجماعي، سلسِلة مفاهيم، العدد٩، المركز الدولي للدِراسات المُستقبلية والاستراتيجية، القاهِرة،٢٠٠٥، ص٥.
(٨) (*) المعنى اللغوية لكلِمة القومية (National) هي قوم (ق.و.م)، أُمةً أو شعباً أو جماعةً تربطهما مقومات (مادية أو معنوية) في حدود الدولة. والقوم هُم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه. وعناصر القومية لدى أغلب مُفكري القومية العرب هي الأرض المُشتركة، والتاريخ، والثقافة المُشتركة، والمصالح المُشتركة، للاستِزادة أنظر:
George Sehwar Zenberger, Power Politics, Stevens and Sons Limited, London, 1964, P.53-47.

الدولة القومية في أوربا خِلال القرنين السادس عشر والسابع عشر(فترة الحروب الدينية)، تِلك الحروب التي دفعت كُل دولة قومية بالانصِهار في بوتقة أول أمن جماعي عُرِف بتنظيم (مُعاهدة ويستفاليا١٦٤٨) التي أنهت الحروب الدينية، غير أنَّ الاهتِمام بِه كدِراسة علمية بدأ بعد الحرب العالمية الثانية تحديداً عام١٩٤٧مع تأسيس مجلس الأمن القومي الأمريكي[٩].

وأول من وضع تعريف لهُ هو الأمريكي (والتر ليبمان) عام١٩٤٣ وغلب عليه الطابع العسكري حيثُ عرفهُ بأنهُ حماية الأُمة مِن خطر القهر على يد قوة أجنبية أو دفع العدوان الخارجي عن دولة مُعينة، وتكون الدولة آمِنة عندما لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنُب الحرب، وانها قادِرة في حال وقوعها على حماية تِلك المصالح[١٠]. أما موسوعة السياسة فعرفتهُ؛ بانهُ ضمان أمنُ الدولة وقيمها وسلامتها واستِقرارها واستِقلالها ووحدتها الاقليمية ووحدة اراضيها وسيادتها ضد أي أخطار أو تهديدات داخلية أو خارجية، وحماية الدولة مِن الاعتداء والتجسُس..[١١]. أي أنَّ الأمن القومي هو مفهوماً شامِلًا، لم يعد مُقتصِراً على القوة العسكرية وانما على عناصر القوة الشامِلة للدولة، فجوهر هذا الأمن هو الاستِقرار والنِظام، وهذان المُتغيران يعتمدان على القدرتين العسكرية والاقتِصادية للدولة، واستِقرار نِظام حكُم الدولة. فالأمن الحقيقي للدولة ينبع مِن معرِفتها لمصادر قوتها في كافة الميادين، ثُم تنمية هذه القدرات تنميةٌ حقيقيةٌ.

ثالِثاً: مفهوم الأمن القومي العربي

تتباين نظرة الباحثين حول مفهوم الأمن القومي العربي وينتابهم لبساً بمفهومهُ ومقوماتهُ، لاختلاف مُنطلقاتهم وتوجهاتهُم، كما أنَّ مُعظم الدِراسات التي تطرقت إلى هذا المفهوم، كانت قد اقتبست مُصطلحاتها ومفاهيمها مِن الدِراسات الأوربية المُختصة بالأمن القومي(National Security)، التي تنطبق على مُجتمعات شكلت ما يُدعى (الدولة- الأُمة) الغائب عن بُلدانِنا العربية، وهذا ما حال إلى غياب وجود نظرية عربية للأمن القومي[١٢]. ويمكن أنَّ نلمس ذلك المفهوم عموماً في ثلاثة اتجاهات[١٣]:

- الأمن القومي كمُرادف للأمن الوطني: يُنظر للأمن القومي بوصفه

(٩) **John G. Ikenbery, After Victory: Institutions-Strategic Restraint and the Rebuilding of Order After Major Wars, Princeton University Press, U.S.A, 2001, P.26-21. Also: Benjamin Miller, The Concept of Security, The journal of Strategic Studies, Vol.24, No.2, June 2001, P.31-25.**

(١٠) نقلًا عن: عفاف محمد الباز (وآخرون)، الحِوار العربي الأوروبي، معهد البحوث والدِراسات العربية، مصر،١٩٧٩، ص٢٤.

(١١) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدِراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص ص٣٢٩-٣٣٠.

(١٢) محمد نصر مهنا، الأمن القومي العربي في عالم مُتغير، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،١٩٩٦، ص١٩-٢٨.

(١٣) جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم مُتغير، ط١، مكتبة مدبولي، القاهِرة،٢٠١٠، ص٣١-٣٤. كذلك أنظر: عِصام إسماعيل، الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعِراق، مجلة شؤون الأوسط، العدد١١١، مركز الدِراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت،٢٠٠٣، ص٩٥-٩٦.

رديفاً للأمن الوطني. ويُركز على أمن كُل دولة عربية في نِطاق حدودها السياسية وارتباطاتها الدولية، وذلك بسبب تعدُد الدول العربية واختِلاف نظمها الاجتماعية، ولجوء كُل بلد عربي إلى تطبيق أَمناً خاصاً بحدودهُ الجُغرافية. وفي الحقيقة؛ إنَّ الأَمن القومي والأَمن الوطني يُتمم كُل مِنهما الآخر ويكملهُ، فالأَمن الوطني هو جزء مِن كُل وهو الأَمن القومي العربي، ولا يمكن لدولة عربية أَنَّ تُحقق أَمنها بمعزل عن أَمن الدول العربية الاخرى مُجتمِعةً.

- الأَمن القومي كمطلب قومي: ينطلق مِن نظرة قومية محضة، بتركيزهُ على مفهوم الأَمن القومي العربي الشامل، مُتجاهِلاً خصوصية الدول العربية، وتباين أَهدافهم ومصالحهم ونظمهم الايديولوجية وارتباطاتهم الدولية المُختلِفة. ووفق هذا الاتجاه يصبح الأَمن القومي تعبيراً عن ثلاثة مطالب لا بُد للأُمة العربية من تحقيقها؛ أَولهُما قدرة عسكرية عالية للدفاع عن النفس، وثانيهُما وحدة الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، بِما يعني التعاون والتقارب بين الدول العربية، وثالثهُما التنمية والبقاء. وهذا يعني باننا أَمام الأَمن العربي المفقود، إذ إنَّ المُنطلق هو الوجود القومي، والأُمة العربية مُنقسِمة إلى [٢٢] دولة، كما أَنَّ المخاطر سِواءً أَكانت داخلية أَو خارجية تُهدد هذا الوجود برمتهُ.
- الأَمن القومي كمُرادف للأَمن الاقليمي: يُركز على فِكرة الأَمن المُشترك للبُلدان العربية، بحيثُ يصبح مفهوم الأَمن القومي العربي مُرادِفاً للأَمن الاقليمي، فهذا المفهوم يضم أكثر مِن دولة واحِدة ضمن اقليم جُغرافي مُحدد تربطهم روابط مُعينة. ويُعد هذا الاتِجاه الأكثر شيوعاً بين المُهتمين. ووفق هذا الاتجاه يُراد بالأَمن القومي العربي أَنَّ تتعاون وتتآزر البُلدان العربية لرفع الأَطماع الخارجية ومواجهة التكتُلات الدولية، ومِن ثُم أَصبح أَمن الدول العربية مُجتمِعةً هو في حد ذاتِه أَمن كُل واحِدةٍ مِنها على حِدة.

ومِما يجدر ذِكرهُ إنهُ رغم تسرُب فكرة القومية مِن اوروبا إلى العرب في بدايات القرن العشرين، وبروز حركة الإصلاحات والتيارات القومية العربية، مع تأَسيس أَول مُنظمة اقليمية عربية هي(جامِعة الدول العربية) عام ١٩٤٥ كمُنظمة تُعبر عن التضامُن العربي، رغم أَنَّ ذلك لم يتحقق فعلياً، بيد أَنَّ طِوال تِلك الفترة وحتى عام ١٩٩٠، لم يتم استِخدام مُصطلح الأَمن القومي العربي في ميثاق تِلك المُنظمة، بل تم التنويه إليه بِمُفردة (الضمان الجماعي)، غير أنهُ في العام١٩٩٠ تم تكليف الأَمانة العامة للجامِعة العربية بوضع تعريفاً شامِلاً لهُ[١٤]، وجاء هذا التعريف غير بعيد عن تعريف الدكتور (زكريا حسين) الرئيس الأَسبق لأَكاديمية ناصر العسكرية الذي عرفه:إنهُ قدرة الأُمة العربية على الدفاع عن أَمنها وحقوقها

(١٤) محمد بن خالد عربة، واقع الأَمن العربي: البُعد الأَمني والعسكري أَنموذجاً، المُلتقى العلمي، مصر،٢٠١٠، ص٤-٦.

واستِقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مُختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مُستنِدةً إلى الامكانات والقدرات العربية المُتاحة، آخذةً في الاعتبار مُتغيرات البيئتين المؤثرة على الأمن العربي(١٥).

تأسيساً على ما سبق يبدو؛ إنَّ الأمن القومي العربي يتميز بإنهُ؛ أمن مُتغير تبعاً لتغير الظروف والتهديدات، أنهُ يتضمن صون الوطن العربي ومنع احتِلال أراضيه ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وحماية القيم الأساسية والمصالح الحيوية، كما يتضمن تدعيم ركائزهُ في كافة المجالات بتحفيز القدرات والإمكانات العربية في إطار علاقات جيدة اقليمية ودولية، وبناء اقتصاد قومي نابع مِن قاعدة علمية وتكنولوجية، وهذا الأمن يأتي عبر التعاون والتنسيق العربي مُجتمِعاً، وأنَّ أمن البُلدان القطرية لا يتحقق بِمعزل عن أمن الدول العربية الاخرى. بذلك يبدو؛ إنهُ بإسقاط مفهوم الأمن القومي العربي على واقع الحال العربي، نجد أنهُ غير قائم وأنَّ الوصول إليه مطلب تقتضيه الضرورة وأملاً ترنو إليه النفوس.

وبذلك يُعد «الأمن القومي العربي» مِن المفاهيم الاستراتيجية الذي يُعبر عن تأزر كافة الأقطار العربية لمواجهة مُختلف التهديدات والتحديات والتكتُلات الخارجية ضدها عبر استراتيجية ثابِتة موحدة ومُتكامِلة.

المطلب الثاني: مقومات الأمن القومي العربي

تسعى كُل دول العالم صغيرها وكبيرها إلى توفير كُل السُبل والوسائل لامتِلاك القوة لتحقيق أهدافها، فالمُهمة الأساسية التي ينبغي أنَّ تُعالِجُها سياسة الأمن القومي، تقوم على وجوب تفاعُل مُختلف عناصر القوة والأمن لضمان تحقيق الأهداف القومية للدولة وضمان نجاحها، فشعور الدولة بالأمن يزداد مع زيادة حجم قوتها. ومِن هُنا بالإمكان تحديد مقومات الأمن القومي العربي بالآتي:

أولاً: المقومات الجُغرافية - الجيوبوليتيكية

تُشكل الطبيعة الجُغرافية الركيزة الأولى في بلورة القوة القومية للبلد، ويتضح أثر الجيوبوليتيك كأحد العناصر الذاتية للأمن القومي العربي بالعوامل الرئيسة الآتية:

- **حجم ومساحة الدولة**

يوجد ترابطاً متيناً بين قوة الدولة وقدرتها من جِهةٍ، وبين حجم الدولة ومساحة أرضها مِن جهةٍ اخرى، انطِلاقاً مِن؛ إنَّ المساحة الكبيرة التي يقطنها شعب كبير، توفر للدولة تنوعاً في مواردها الطبيعية وعمقاً جُغرافياً مُفيداً في حال وقوع الحرب، أو غزو عليها، بينما المساحة الصغيرة يكون من السهولة

(١٥) طارق عبد العال علي، مفهوم الأمن القومي بين الحقيقة والخيال، جريدة المصري اليوم، منشورة عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

https://www.almasryalyoum.com/news/details.2018-09-4.

اجتياحها[١٦].

لذلك؛ يُمثل الوطن العربي بالنسبة للعالم موضع القلب مِن الجسد، لِما يتوفر له مِن مُميزات جُغرافية وموارد طبيعية، والتي تجعلهُ فاعِلاً دولياً مؤثِراً إذا ما تم توظيفها بشكلٍ صحيح. فالوطن العربي يُعد مِن الوحدات الأساسية ذات المساحة الكبيرة والمُقدرة بـ(١٢,٩٤٩,٩٣٩) كيلو متر مُربع، أي ما نسبتهُ نحو (١٠,٢٪) مِن مساحة اليابسة، مِنها ثلاثة ملايين كيلو متر مُربع صالِحة للزِراعة، مُجسِدةً بِذلك محاصيل استراتيجية يحتاجها العالم، كالقطن العالي القيمة الذي يُزرع في «مصر والسودان وسوريا»، كما أَعطى هذا الاتساع عمقاً استراتيجياً مُهِماً ووفر مجالاً حيوياً للمناورة في أَوقات الحروب[١٧].

- **الموقع الجُغرافي الاستراتيجي**

إنَّ الموقع الجُغرافي الاستراتيجي الفريد للوطن العربي الذي يربط قارات العالم القديمة الثلاث (اوروبا وأَفريقيا وآسيا) والذي يمنحهُ قدرة التحكُم في مُجمل العلاقات التي تربط تِلك القارات، ناهيك عن تأَثيرهُ الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات والثروات الهائلة التي تحويها، كُل ذلك جعل مِن العالم العربي الكُتلة الاستراتيجية الحيوية التي يمكن أَنَّ تكون ذات ثقل في السياستين العالمية والاقليمية، كما يحتل موقعاً يتحكم في حركة النقل العالمية براً وبحراً وجواً والتي تربط بين الشرق والغرب والشِمال والجنوب[١٨].

فالوطن العربي اختصته الطبيعة بأَكثر مِن نصف ثروات العالم مِن النفط، والسهول الفسيحة والمناطق والمحاصيل الزراعية الواسِعة، وفيه مناطق مناخية مُتعدِدة، وتضاريس مُختلِفة ووديان عميقة وجِبال شاهِقة، وامتِلاكهُ لثروة حيوانية وسمكية وفيرة، وحدوداً طبيعية تفصلهُ عن البُلدان المُجاوِرة، ومصادر وممرات مائية متنوِعة ومُتعدِدة ومُهِمة جعلتهُ في اتصال مُباشر مع بقية أَطراف العالم وتحكمهُ فيها وسيطرتها عليها؛ كالخليج العربي والبحر الأَبيض المتوسط والبحر الأَحمر وبحر العرب، ومُضيق جبل طارق ومُضيق هرمز ومضيق باب المندب وخليج العقبة وقناة السويس، وتُمثل تِلك السيطرة عامِلاً شديد الأَهمية في زيادة القدرة السياسية للوطن العربي، إذ يمكنهُ التحكُم في أَهم مُرتكزات الاقتِصاد العالمي؛ وهي النقل والتِجارة. واتضح ذلك في مراحل تاريخية مُتعدِدة مِنها إِغلاق قناة السويس خِلال عدواني١٩٥٦و١٩٦٧، وتهديد المِلاحة في الخليج العربي خِلال حربي الخليج الأَولى والثانية أَثرا سلباً على الاقتصاد العالمي[١٩].

(١٦) قحطان أَحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، ط١، دار الثقافة للنشر، عمّان،٢٠١٢، ص١٦١.

(١٧) الاء مرزوق طبيشات، كم تبلغ مساحة الوطن العربي؟، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
https://mawdoo3.com/2019-04-18.

(١٨) عليان محمود عليان، الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي اقتصادياً وعسكرياً، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
https://arabiyaa.com/02/11/2016.

(١٩) جمعة بن علي بن جمعة، قضايا الحدود وتأَثيرها على الأَمن القومي العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد الدِراسات والبحوث العربية، القاهِرة،٢٠٠٦، ص١١٤.

كما أَنَّ الامتِداد الجُغرافي الواسع للوطن العربي وموقعه الوسطي الذي جعلهُ يحتل مركز القلب العالمي منحه مكانة جيوستراتيجية للعالم كمحطة عبور برية وبحرية وجوية، وهذا ما جعلهُ مِحور اهتِمام النظريات الجيوستراتيجية كـ(نظرية القوة البحرية لماهان، ونظرية القوة البرية لهالفرد ماكندر، ونظرية الإطار لسبايكمن)[٢٠]. مِما جعلهُ محط أَنظار القوى الاستِعمارية التي عملت على فرض سيطرتها عليه وتمزيقهُ.

ثانياً: المقومات الاقتصادية

هُناك علاقةٌ واضِحةٌ بين الموارد والثروات التي تمتلكها الدولة وقوتها وأَمنها القومي، فتوافر الموارد الأولية يزيد قوة الدولة، ومِن ثُم في سلوكها السياسي الذي يعكس سياسة أَمنها القومي.

ويُشكل الوطن العربي وحدةٌ اقتصاديةٌ مُتكامِلةٌ مؤثِرةٌ في الاقتِصاد العالمي، ومُتفاعِلةٌ معهُ، إذ يتميز الاقتصاد العربي بالتنوع، مِما يجعلهُ قادِراً على تحقيق إمكانية المناورة في الاستِخدامات، كما يُحقق ميزة إمكانية التجارة والاستِثمار وجذب رؤوس الأَموال، لِما يمتلِكهُ مِن مقومات اقتصادية عديدة، وأَهمُها[٢١]:

١. يمتلك الوطن العربي موارد وثروات طبيعية هائلة، أَهمُها النفط، إذ ينتج قُرابة(٤٠٪) مِن انتاج النفط العالمي، ويستحوذ على(٦٠-٧٠٪) مِن احتياطهُ العالمي، ويصل إنتاجهُ مِن الغاز الطبيعي قُرابة (١١٪) مِن إجمال الإنتاج العالمي، ويستحوذ على(٢٢,٥٪) مِن احتياطهُ العالمي[٢٢].
٢. فضلاً عن امتِلاكهُ معادن وخامات معدنية مُهمة اخرى، مِنها الحديد الذي يُقدر مخزونهُ بالمغرب العربي قُرابة (٩٪) مِن نسبة الاحتياطي العالمي، وخام الفوسفات الذي يُشكل احتياطياً مُماثِلاً، فضلاً عن الزِنك والرصاص والحديد واليورانيوم والنُحاس والذهب.
٣. إلى جانب ما يوفِرهُ عامل المناخ والتُربة في المنطقة العربية مِن فرص حقيقية لبلوغ حالة مِن التكامُل في إنتاج المواد الغذائية والإنتاج الزِراعي، وحيازتهُ لأسواق واسِعة قوامها(٢٣٦) مليون نسمة.
٤. امتِلاكهُ مقومات إقامة صِناعات كبيرةٌ ومتطورةٌ، إذ تُجسد الصِناعات في البُلدان العربية جزءً أَساسياً مِن اقتصاداتها، ورغم عدم بلوغها مستوى التطور التكنولوجي في الدول المُتقدِمة، بيد أنها تسعى إلى التطور باستمرار، إذ ارتفعت نسبة إسهام الحقل الصِناعي في إجمالي المنتوج الوطني للبُلدان العربية في عام٢٠٠٨ لتصل إلى (٥٢,٣٪)، وسجلت الصِناعات الاستخراجية نمواً بلغ (٣٨,٦٪) في ذات العام،

(٢٠) للاستِزادة حول تِلك النظريات أَنظر: عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دِراسة الاستراتيجية، ط١، دار الرقيم للطباعة والنشر، بغداد،٢٠٠٤. كذلك أَنظر: فؤاد حمه خورشيد، الجيوبولتيكس المعُاصر، مديرية الطبع والنشر، السليمانية،٢٠١٣.

(٢١) جمعة بن علي بن جمعة، الأَمن العربي في عالم مُتغير، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٦٧-١٧١.

(٢٢) موسوعة الويكيبيديا الحُرة، احتياطي النفط، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki.

كما وتُعد المنطقة العربية سوقاً رئيسية للصِناعات الأوربية والأمريكية والآسيوية(٢٣).

٥. امتِلاكهُ احتياطات نقدية التي تؤَدي دوراً مُهِماً ومؤَثِراً للاستِثمارات العربية في الاقتِصاد العالمي.

٦. ناهيك عن الموارد البشرية التي بحوزة المنطقة العربية، التي تُعد سوقاً تجارية مُهِمة عالمياً، والتي بالإمكان أَنَّ تكون قوة سياسية إذا أُحسِن تنميتها عبر برامج التنمية البشرية.

وهذه المؤشرات في تزايد مُستمر، مِما جعل مِنهُ منطقة استراتيجية ذات أَهمية بالغة وتأَثير خاص على مستوى العالم. وبالتالي، فأَنهُ يتوفر للدول العربية عناصر القوة الاقتصادية، التي لو أَحسن استِغلالها وضمن استراتيجيةٌ عربيةٌ مُتكامِلةٌ، لاستطاع الوطن العربي احتِلال مكانة مرموقة في مواجهة التكتُلات العالمية.

ثالِثاً: المقومات البشرية

يُعد العنصر البشري مِن العناصر الهامة في تشكيل القدرة الشامِلة للدولة، ويبلغ مجموع سُكان الوطن العربي قُرابة(٣٦٢) مليون نسمة، بِما يُشَكِّل (٥٪) مِن إجمالي سُكان العالم، وتُمثل المجموعة العربية خامس تجمُع سُكاني في العالم، إذ يأَتي ترتيبها بعد الصين، والهند، والمجموعة الأَوربية، والولايات المُتحِدة، فضلاً عن اتصاف الشعب العربي بالحيوية لازدياد مُعدلات الشباب وقلة عدد الشيوخ(٢٤). أَي أَنَّ المُجتمع العربي مُجتمعاً شاباً لهُ قوى عامِلة ولهُم قابلية الخدمة العسكرية.

تأسيساً على ما سبق يبدو؛ إنَّ القدرات السياسية العربية تستند على العديد مِن الركائز التي تجعل مِنها –فيما لو أَحسن توجيهها- قوةً فاعِلةً، تقف على مستوى القِوى الكُبرى في العالم، وهذه الركائز تتنوع ما بين استراتيجية الموقع، وانعكاس القدرة الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، كذلك تاريخ المنطقة وما يحملهُ مِن علاقات رئيسية تِجاه فاعلية تحقيق هذه القدرة.

(٢٣) **Arab Monetory Fund.amf.org.ae/sites/default/files/econ/reports/2019, P.90-85.**

(٢٤) موسوعة الويكيبيديا الحُرة، التركيبة السُكانية للوطن العربي، مصدر سبق ذِكرهُ.

المبحث الثاني
تحديات البيئتين الداخلية والخارجية المؤثِرة في تحقيق الأمن القومي العربي

لا شك إنَّ واقع الأمن العربي لا يُبشر بخير، إذ إنَّ الجسم العربي كأي جسد سياسي اخر يملك مِن عناصر الضعف بقدر ما يملك مِن عناصر القوة، إذ لم نقُل أَنَّ عناصر ضعفهُ فاقت عناصر قوتهُ، على اعتِبار أَنَّ العناصر الاولى تنمو في حين تبقى العناصر الاخرى في حالة ستاتيكية. ويكمنُ التحدي الحقيقي الذي يواجه تحقيق الأمن القومي العربي بشكلٍ ملموس، سيما بعد حركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية بعد العام٢٠١١ أو «ما سُميت إعلامياً (بالربيع العربي)» في أَنَّ مُعطيات أَو تحديات الواقع العربي الداخلية والخارجية كانت مُضادة تماماً لِمُتطلبات وجود أَمناً قومياً عربياً فعلياً. وهذا ما دفع الباحث إلى التطرق إلى تِلك التحديات، في ضوء المطالب الثلاثة التالية.

المطلب الأَول: تحديات البيئة الداخلية

لا شك؛ إنَّ البيئة الداخلية تُعد إحدى أهم المُتغيرات التي ساعدت في اختِراق «الأَمن القومي العربي»، واثرت على اداء النِظام العربي في مواجهة التحديات الخارجية. وعلى رأسها التحديات السياسية التي تنبع مِن مُنطلق تباين النظُم السياسية العربية، أَو التنافُس العربي-العربي، فضلاً عن «التحديات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية»، وغيرها كثير، على نحوٍ دفع الباحث إلى تقسيمها على النحو الآتي:

أَولاً: التحديات السياسية

- **غياب الدولة القومية العربية الموحدة**

ما أَنَّ انتهى الاستِعمار الأَوربي على المنطقة العربية، حتى برزت أَراء تدعو إلى بلورة وحدة قومية عربية، تضم كافة البُلدان العربية في بوتقة دولة واحِدة، بيد أَنَّ ما حصل هو بروز(٢٢) بلداً عربياً قطرياً، لِكُل بلد قيادتهُ وسياستهُ الداخلية والخارجية وقيمهُ وثقافتهُ المُختلِفة عن البلد الآخر، ليُجسد ذلك أَول تحدي داخلي كان سبباً كافياً في استِحالة تحقيق الأَمن القومي العربي، فغياب وجود دولة قومية عربية واحِدة يعني صعوبة الحديث عن هكذا أَمن، كما أَنَّ تسمية مُنظمة جامِعة الدول العربية بِهذا الاسم يُعد كفيلاً في التعبير عن الاستقلالية القطرية لأعضائها، فهي جامِعةٌ للدول العربية وليست جامِعةٌ عربيةٌ أَو اتِحاداً عربياً[٢٥].

(٢٥) أَحمد أَمين عبد العال، الأَمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، المركز الديمقراطي العربي، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

https://democraticac.de.2018-09-16.

- **اختِلاف التوجهات القطرية**

بعد أَنَّ نالت الدول العربية استِقلالها، أَصبح لِكُل دولة عربية استقلاليتها وسيادتها وقيادة خاصة بها مُختلفة في توجُهاتها وأَهدافها ومصالحها وقيمها عن غيرها، بتحالُف بعضها مع الاتحاد السوفيتي، وتحالُف بُلدان الخليج العربي مع الغرب الرأسمالي بالزعامة الأَمريكية، الذي مهد الطريق للوجود العسكري الأَمريكي الكثيف في المنطقة سيما مع اندِلاع حرب الخليج الثانية١٩٩٠-١٩٩١ (٢٦)(*) وهذا ما جعلنا أَمام قيادات وانظِمة سياسية عربية مُتباينةُ العقائد والتوجُهات السياسية داخلياً وخارجياً، إلى جانب اختِلاف أَولوياتهم الخارجية، الأَمر الذي يصعب معهُ قيام أَي تقارُب سياسي وحدودي بين هِذه الدول(٢٧). فهذا التقارُب الذي يبلغ ذروتهُ بالوحدة السياسية يُعد أَساس الأَمن القومي بمفهومهُ الكُلي. أَي أَنَّ إشكالية تطبيق مفهوم الأَمن القومي العربي تكمنُ أَساساً في غياب الإرادة السياسية وجِهاز صُناع القرار الأَمني العربي، فكيف بالإمكان مُناقشة تحقيق هذا الأَمن في ضوء التعدُدية السياسية للدول العربية وانقِسامها إلى دول مُستقلة في كُل شيء؟، وهذا ما جسد تحدياً لبروز أَمناً قومياً عربياً، لارتباط ذلك الأَمن بضمان مصالح البُلدان العربية وقيمهم، فبعد أَنَّ كانت القضية الفلسطينية الأَولوية الاولى لهُم والمُهدد الأَساس لأَمنهم القومي، لم تعد اليوم ذات أَولوية(٢٨). إزاء ذلِك لعبت المصالح القطرية المُختلِفة لِكُل بلدٍ دوراً في الحؤول دون بلورة موقفاً عربياً موحداً مِن أَمنهُم القومي.

- **التجزئة**

لقد كان مِن شأَنَّ تجزئة الوطن العربي إلى عدة دول أَنَّ جسدت عنصراً مُهدِداً للأَمن القومي العربي مِن جانب القِوى الطامِعة بِه، كما أَدت التجزئة إلى شردمة المقومات والقدرة الاقتصادية الإجمالية للبُلدان العربية التي لم تتمكن حتى وقتنا الراهن تحقيق أَمنها الغذائي، أَما النفط الذي كان مِن المُفترض أَنَّ يكون سبباً مُهِماً في تحقيق الأَمن العربي، فقد أَسهم في ظل التجزئة إلى تهديد ذلك الأَمن سِواء بتكريسهُ للتجزئة أَو بتقسيم المنطقة العربية بين أَغنياء وفُقراء أَو تحفيز التدخُلات الأَجنبية إلى حد التواجد الغربي عسكرياً. كما أدت التجزئة إلى جعل العنصر السُكاني أَحد مظاهر الضعف العسكري في بِناء الأَمن القومي العربي، كما أَنَّ قلة سُكان أَقطار الخليج قاد إلى تدفُق الهجرات الأَجنبية لدرجة هددت هويتهُم

(٢٦)(*) أَدت تلك الحرب لنشوب مُتغيرات هائلة أَثرت على الأَمن القومي العربي، وأَهمُها:١. خروج إحدى القوى الرئيسية في الوطن العربي (العِراق) مِن الحِسابات العربية في التوازن الاستراتيجي، الذي أضحى لصالح القوى غير العربية.٢.عززت مِن التواجد الأَمريكي في الخليج بإنشاء إحدى أَكبر القواعد العسكرية في العالم.٣. إنَّ هذه الحرب تسببت في تصدُع التضامُن العربي، وعمقت الخِلافات العربية-العربية، وزادت مِن سباق التسلُح، وأَثارت النِزاعات العرقية، مِما انعكس سلباً على الأَمن القومي العربي بتغليب المصلحة القطرية على القومية. للاستِزادة أَنظر: مجموعة باحثين، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأَوسط، أَكاديمية ناصر العسكرية العُليا، مصر،٢٠٠١، ص٣٨-٤٠.

(٢٧) محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأَمركة، المكتب الجامعي الحديث، مصر،٢٠٠٦، ص٣٥٥-٣٥٨.

(٢٨) أَحمد أَمين عبد العال، الأَمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذِكرهُ.

العربيـة[٢٩].

- **الأَنظِمة العربية الحاكِمة**

تتشـابه وتتفـاوت التحديـات الداخليـة فـي مُعظـم الـدول العربيـة كمـا يبـدو ذلـك لأن مُعظـم النظُـم السياسـية العربيـة تتسـم بميـزات غيـر ايجابيـة عديـدة التـي أَصبحت معروفـة ومُشخصة بدِقـة لـدى أعداء الوطـن العربـي أَكثـر مِـن أبنائهـا والتـي مِـن أَهمُها:غيـاب الـدور الفاعـل للمؤَسسـات، البيروقراطـة الشـديدة، قلـة الأشـخاص الحاكميـن، عـدم وجـود أَحـزاب سياسـية فاعِلـة، زد علـى عـدم شـفافية الحُـكام العـرب، وأَزمـة الديمقراطيـة والشـرعية وأَزمـة تفعيـل النِظـام والقانـون وجمـود الهيـاكل السياسـية إلـى جانـب المُهـدِدات الاقتصاديـة والاجتماعيـة، ناهيـك عـن نظـرة الأَنظمـة الحاكمـة إلـى الأَمـن وكيفيـة التعامُـل معـهُ هـل هـو أَمنـاً قوميـاً أَم وطنيـاً أَم فرديـاً (أَمـن الحاكـم) وغيرهـا[٣٠]، مِمـا غيـب النظـرة الموحـدة إلـى الأَمـن القومـي، وأَثـر سـلباً علـى فاعليـة أَداء النِظـام الاقليمـي العربـي. زد علـى أَنَّ انشِـغال الأَنظمـة والشـعوب العربيـة فـي الصِراعـات الداخلية(مصـر، وليبيـا، وسـوريا، ولُبنـان، واليمـن) التـي اشـتدت بعـد عـام٢٠١١، قـد «دمـر الأَمـن القومـي العربـي وقضـى علـى أَسسـهُ، كمـا تعـود ثـلاث مِـن الحـروب الأَهليـة الأَربـع فـي المنطقـة – فـي ليبيـا، وسـوريا، واليمـن– إلـى أَصـول محليـة مِنـذُ العـام٢٠١١» بينمـا ترتبـط النِزاعـات الداخليـة فـي العـراق باحتِلالـهُ أَمريكيـاً، ورغـم خصوصيـة كُل نِـزاع، بيـد أَنَّ هُنـاك عناصـر مُشـتركة فـي تِلـك النِزاعـات؛ فأَنظمتهـا الاقتصاديـة والاجتِماعيـة الفاسِـدة مُرشـحةٌ للانهيـار، والنزعـة السـلطوية الشـديدة، وبمـرور الزمـن، اسـتفحل كُل واحـد مِـن هـذه النِزاعـات واصبـح إقليميـاً ودوليـاً فـي ذات الوقـت[٣١].

- **أَزمة غياب الديمقراطية والشرعية**

رافـق تقسـيم الوطـن العربـي إلـى أَجـزاء صغيـرة وأَنظِمـة حكُـم مُتعـدِدة، وجـود أَزمـة ديمقراطيـة فـي هـذه الأَجـزاء، فرغـم صعوبـة تطبيقهـا، غيـر أَنَّ نظُـم الحكُـم العربيـة غالـت فـي الأَمـر وحرمـت المواطـن العربـي مِـن حقوقـه كشـراكتهُ فعليـاً فـي صياغـة القـرار السياسـي. ولا شـك أَنَّ غيـاب حـقٌ كهـذا عبـر غيـاب الديمقراطيـة يترتـب عليهـا غيـاب الشـرعية وتآكلُهـا ثُـم يقـود إلـى تهديـد الأَمـن القومـي العربـي المُعتمـد علـى التنميـة والاسـتِقرار، لازديـاد الهـوة بيـن الحُـكام والمحكومين، واحتِماليـة لجـوء المحكومين إلـى العنُـف التدريجـي ومِـن ثُـم غيـاب الاسـتِقرار السياسـي والاجتِماعـي

(٢٩) مجموعـة باحثيـن، المسـالة الديمُقراطيـة فـي الوطـن العربـي، مركز دِراسـات الوحدة العربية، بيـروت،٢٠٠١،ص٩٣ ومـا بعدها.

(٣٠) للاسـتزادة أَنظـر: مجموعـة باحثيـن، الديمقراطيـة والتربيـة فـي الوطـن العربـي، مركـز دِراسـات الوحـدة العربيـة، بيـروت،٢٠١١. كذلـك أنظـر: علـي الديـن هـلال ونيفيـن مسـعد، النظُـم السياسـية العربيـة: قضايـا الاسـتِمرار والتغييـر، مركـز دِراسـات الوحـدة العربيـة، بيـروت،٢٠٠٠.

(٣١) بيـري كامـاك وميشـيل دن، آفـاق عربيـة: إشـعال الصِراعـات فـي الشـرق الأَوسـط أَو إخمـاد النيـران، ترجمـة ومنشـورات مركـز كارنيغـي للشـرق الأوسـط، بيـروت،٢٠١٩، ص ص٥-٦.

الذي يُعد المرتكز الرئيس للأمن(٣٢). وبعد عام٢٠١١ غدت الديمقراطية أهم مداخل اختِراق الأمن العربي، عبر تكثيف الضغط الأمريكي ضمن نطاق مشروعها الشرق الأوسط الكبير بالضغط على الدول العربية لإصلاح اوضاعهم مُتجاهِلة أسباب تخلفهُم الحقيقية.

- **النِزاعات الحدودية**

لقد كانت الخِلافات والنِزاعات الحدودية ما بين البُلدان العربية ولا تزال سبباً رئيسياً مِن أسباب أنهيار الأمن القومي العربي، وكانت سبباً لتشويش العلاقات ما بين تِلك البُلدان، ولا مجال لتعزيز هذا الأمن إلاَّ بإيجاد استراتيجية عربية للتعاون تتجاوز خِلافات الحدود، التي رسمها المُستعمر الأوربي آنذاك والتي كان يجب أنَّ تصبح أكثر مرونة وشفافية بعد زوالهُ، بحيثُ تسمح بانتِقال المواطن العربي والسلع ورأس المال والخدمات والعمالة بسهولة ويسر بين تِلك البُلدان، تحولت إلى سِتار حديدي يحد مِن الاتصال. ناهيك عن التقسيم الأخير الذي خضعت لهُ المنطقة العربية والكامن بتقسيم السودان إلى شِمال عربي وجنوب غير عربي في عام٢٠١١، شكل إشكالية لِصُنّاع الحدود الجديدة، فعقب التقسيم شهد «جنوب السودان» حرب أهلية أودت بحياة عشرات الآلاف وشردت قُرابة مليوني شخص، ليُجسد تهديداً للأمن القومي العربي(٣٣).

- **التجمُعات الاقليمية (الفرعية) العربية**

شكل ضعف جامِعة الدول العربية وعجزها عن حل القضايا والأزمات العربية، دافِعاً للدول العربية إلى البحث عن صيغة وسط بين العمل العربي الجماعي والعمل القطري، فجاءت التجمُعات الفرعية مخرجاً، التي وجدها البعض بانها أقصر طريق للوحدة العربية، رغم عدم إعلانها لتِلك الوحدة هدفاً، أمثال؛ مجلس التعاون الخليجي عام١٩٨١، الذين أعطوا الأولوية للأمن الخليجي على «الأمن القومي العربي»، وأمراً كهذا ينطبق أيضاً على بُلدان المغرب العربي بتأسيسهُم الاتِحاد المغاربي١٩٨٩ مُنشغلين بمشاكلهم الحدودية على حِساب اهتمامهُم بالقضايا العربية، فضلاً عن مجلس التعاون العربي١٩٨٩، لِتُجسد تِلك التجمُعات تحدياً لجِامعة الدول العربية وللأمن القومي العربي وللعمل العربي المُشترك(٣٤).

(٣٢) للاستزادة أنظر: خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظِمة السياسية العربية، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٣.

(٣٣) ياروسلاف تروفيموف، هل ستحد إعادة ترسيم الحدود مِن نِزاعات الشرق الأوسط؟، ترجمة نون بوست،٢٠١٥/٤/١٣، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع:
https://www.noonpost.com/content/6246

(٣٤) علي عباس مُراد، الأمن والأمن القومي: مُقاربات نظرية، ط١، أبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠١٦، ص١٢٢.

ثانياً: التحديات الاقتصادية

هُناك تحديات اقتصادية رئيسية عديدة تواجه الأَمن القومي العربي، ومِن أَهمُها:

١. غياب التكامُل الاقتصادي: على الرغم مِن كُل الإمكانات الاقتصادية الهائلة التي يمتلكها الوطن العربي، إلاَّ أَنهُ لا يزال مُتخلِفاً اقتصادياً ومُتأَخِراً عن كثير مِن الدول أَو التجمُعات التي لها مِن الإمكانات ما يقلُ بكثير عنهُ، فتِلك القدرات في النهاية تُعد قدرات مُتفرِقة. وبدون شك أَنَّ الخلل يكمنُ في غياب التكامُل الاقتصادي العربي وعدم تفعيلهُ، لان تكامُلاً كهذا في مصادر الثروة العربية المادية والبشرية يُعد حجر الأَساس الاقتصادي للأَمن القومي العربي. كما أَنَّ ظاهِرة عدم الاستِقرار الذي تعرض لها الوطن العربي، وما استنزفهُ مِن موارد وطاقات على مدى أَكثر مِن اربع عقود، كان لهُ دوراً في إِعاقة حركة التنمية والتكامُل فيه[٣٥].

وتِلك القدرات العربية لو تم تجميعها، وتم صياغتها عبر استراتيجية موحدة وفق مبادئ العلم والخبرة، فإنها ستكون أَداةً لبِناء القوة العربية الشامِلة، التي تقف في مواجهة أَية تهديدات خارجية.

٢. التخلُف والتبعية: لا شك؛ إنَّ اقتصار اقتصاديات الأَقطار العربية على التخصُص في عدد محدود جِداً مِن السلع الأَولية التصديرية وعدم تحكمُها بأَسعارها وكميات مبيعاتها، وعلى رأَسها النفط المُعرض للنضوب كدخل رئيسي يُهدد الأَمن القومي العربي. علاوة على المؤشِرات الاقتصادية للتخلُف؛ كـ «شيوع ثقافة الاستِهلاك بدلاً مِن ثقافة الإنتاج، وانعِدام الثقافة الاستِثمارية المُنتِجة والناجِحة»، وضيق القاعِدة الانتاجية وعدم تنوعها، وضآلة نسبة الصِناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ تُسيطر عليها الصِناعات الاستِهلاكية (٥٠٪) مُقابل (٣٢٪) للصِناعات الوسيطة (الكيمياوية وتكرير النفط) و(١٨٪) للصِناعات الإنتاجية، واتِساع الفجوات التنموية بين الدول العربية والدول المُتقدِمة، وعدم الاستِخدام الأَمثل للموارد الاقتصادية والبشرية. لذا أَنَّ إِسهام الوطن العربي في الإنتاج الصِناعي العالمي لا يتجاوز (٠,٥٪)[٣٦]، ناهيك عما أَشارهُ تقرير تحديات «التنمية العربية٢٠١١» الصادر عن برنامج الأُمم المُتحِدة الإنمائي؛ من أَنَّ حركات التغيير العربية رغم اندِلاعها بسبب انهيار العقد الاجتماعي المُستند على عدم عدالة توزيع العائدات وسوء إِدارة الموارد الاقتصادية، بيد أَنَّ تِلك الحركات زادت مِن انعِدام المساواة لاعتماد الدول العربية على موارد طاقة مُتقلِبة، وهذا جسد

(٣٥) إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠، ص١١٥-١٢٣.

(٣٦) طارق السويدان، التخلُف الاقتصادي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://suwaidan.com/2019-01-9.

لها كابحاً أمام تحسين بُناها التحتية، فضلاً عن تخلُّف تِلك الدول في القطاع الاجتماعي؛ كارتِفاع درجة الأُمية والتفاوت الواسع في توزيع الدخل اجتماعياً، وتخلفهُم في الخدمات الصحية ووجود (٤٠٪) مِن العرب يعيشون تحت خط الفقر(٣٧)، الأمر الذي قد يولد فراغاً تُنفذ عبرهُ وتنمو الاتِجاهات المُتطرفة فكراً وسلوكاً مِما يضر بالاستِقرار بكافة اشكالهُ، لاقياً بضلالهُ على الأمن العربي. وكان بديهياً أَنَّ يوَّلد التخلُّف السياسي والاقتصادي والاجتِماعي والثقافي والتكنولوجي إلى تبعية الدول العربية في هذه المجالات للدول الغربية. وقادت هذه التبعية إلى تعميق قابلية الأمن العربي للاختِراق عبر تعميق التجزئة العربية، الأمر الذي قلص مِن استِقلالية النِظام العربي وقدرتهُ الحركية، وشتت قوتهُ السياسية.

٣. الفساد: فوفق تقرير المعرفة العربي لعام٢٠٠٩ حلت مُعظم الدول العربية بين الدول الأكثر فساداً في العالم دون أَنَّ يتغير ذلك في الأعوام اللاحِقة(٣٨)، مِما يؤَثر سلباً على الأمن العربي.

٤. غياب الأمن الغذائي: يُعد الأمن الغِذائي واحِداً مِن التحديات الاقتصادية الرئيسة في المنطقة العربية، فرغم وجود الموارد الطبيعية والبشرية، والزِراعية، بيد أَنَّ الأمن الغذائي العربي غير مُتحقق وهذا ما يُهدد الأمن القومي العربي ويزيد مِن قدرة الأعداء على اختِراقهُ اقتصادياً ومِن ثُم سياسياً. وفي الحقيقة هُناك جُملة تحديات تواجه الأمن القومي الغِذائي العربي أهمُها(٣٩):

- تخلُّف الزِراعة العربية في طرقها الزِراعية والتقنيات المُستخدمة وتخلُّف البحث العلمي في الإنتاج الزِراعي.
- ضعف التخطيط والاستِثمارات الزِراعية العربية وانعِكاس ذلك على البُنى الأساسية مِن شبكات الري.
- ضعف خبرة الأيدي العامِلة في الميدان الزِراعي، وتدني إنتاجيته، وسوء التسويق الزِراعي.
- التقلبات المناخية الحادة وما يُرافقها مِن جفاف وتصحُر،فضلاً عن أَزمة المياه في العديد مِن الدول العربية.
- غياب التكامُل الزِراعي بين الدول العربية، فمُعظم الجهود العربية توجهت نحو بِناء مشاريع قطرية ليست متكامِلة وليست قومية، ولهذا اخفقت في بلوغ أهدافها لتفاوت توزيع الموارد بصورها المُختلفة.

في ضوء ما ذُكِر يبدو؛ إنَّ الزِراعة العربية لم تُحقق الزيادة المُستهدفة في

(٣٧) باولو ليمبو(وآخرون)، تقرير تحديات التنمية العربية٢٠١١: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
https://carnegieendowment.org/11/05/2012/ar-event3675-

(٣٨) تقرير المعرفة العربي لعام٢٠٠٩، برنامج الأُمم المُتحِدة الإنمائي ومؤَسسة محمد بن راشد ال مكتوم، شركة دار الغدير، دبي، ٢٠١٠، ص٢٨٠.

(٣٩) سعدون علوان المصلح، الأمن القومي العربي: الواقع والمُستقبل، دار أمنة للنشر، عمان، ٢٠١٤، ص٣٦-٣٧.

الإنتاج بِما يُقابل الطلب على الغِذاء، فهُناك فجوة غذائية في الوطن العربي تصل إلى نحو(٣٠) مليار دولار سنوياً، تُجسِد فرقاً بين الصادِرات والوارِدات الغِذائية العربية، ليُجسد ذلك مُهدِد خطير(٤٠). وأَصبحت المنطقة العربية أكبر مستوردي الغذاء عالمياً، كما ويتأَثر حجم الطلب على الغِذاء بالزيادة السُكانية، وتحسين المستوى المعاشي، وعوامل اخرى تزيد مِن الأَعباء المُترتبة على الأَمن القومي الغِذائي العربي، حاضِراً ومُستقبلاً. وبالتالي أَنَّ مع تزايد قصور الإنتاج الغِذائي عن مُلاحقة المُعدلات المُتزايدة للاستِهلاك، ظلت الفجوة الغذائية تتسع حتى أَصبحت بِحجمها الراهن مِن أَكبر التحديات التي تواجه «الأَمن القومي العربي».

ثالثاً: التحديات العسكرية- الأَمنية

رغم أَنَّ الوطن العربي أَصبح ساحةٌ واسِعة للأَسلحة التقليدية وغير التقليدية بِمُختلف أَنواعها وأَشكالها، وبات أَكبر سوق للسِلاح في العالم، غير أَنَّ الأَمن القومي العربي غائب عن أَرض الواقع. فإسرائيل تتفوق على البُلدان العربية في كافة أَشكال الأَسلِحة التقليدية وغير التقليدية والتقدُم التقني والتطور الصِناعي والعسكري، والأَهم مِن ذلك امتِلاكها للسِلاح النووي، مُستفيدةٌ مِن سياسة المعايير المزدوجة المُتمثِلة بدعم الولايات المُتحدة لها مادياً وعسكرياً وتكنولوجياً وإبقاء تفوقها العسكري على دولنا مُجتمِعةً، وفي الجِهة المُقابِلة تتبنى استراتيجية منع نقل التقنية العسكرية سيما التكنولوجيا النووية إلى البُلدان العربية(٤١).

ناهيك على أَنَّ تنوع مصادر الأَسلحة رغم ايجابياتهُ، غير أَنهُ قد يؤَدي إلى تقسيم الأَقطار العربية كما حدث لها أَثناء الحرب الباردة التي انقسمت إلى مُعسكرين شرقي وغربي ومِن ثُم إضعاف الأَمن القومي العربي، كما أَنَّ اختِلاف نوعية السِلاح يُزامِنهُ بالطبع اختِلاف في الأَنظمة العسكرية والعقائد القتالية. ورغم مسعى الدول العربية إلى التصنيع العسكري لأَهميتهُ في تحقيق أَمنهُم القومي، بيد أَنَّ الوضع العربي تحت تأَثير التجزئة وضعف الإرادة السياسية، فرضت على كُل دولة الانزِواء في التصنيع العسكري داخل حدودها مِما أَضعف القدرات العربية. كما أَدت حركات التغيير العربية٢٠١١ إلى «خلخلة المؤَسسات الأَمنية وتفكيك الجيوش العربية اَو انقِسامها وتعدُد ولاءاتها وتوظيفها في حروب جانبية»، فضلاً عن أَنَّ الفوضى التي شهدتها المنطقة ولا تزال، جسدت فرصةٌ سانحةٌ لتنشيط الميول الطائفية والعرقية وتوظيفها لتوسيع نطاق التفرقة والانقسامات المُجتمعية وفق أَسُس طائفية، وها ما استثمرتهُ إيران وتركيا لتدعم جماعاتٌ مُتطرفة، لتشهد بُلدان (الربيع العربي) غياب الأَمن والسلم الأَهلي وانتِشار ظاهرة اللاجئين

(٤٠) تقرير التنمية البشرية العربية لعام٢٠٠٩، تحديات أَمن الإنسان في البُلدان العربية، برنامج الأُمم المُتحِدة الإنمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، القاهِرة، ٢٠١٠، ص١٢٣.

(٤١) نصير عاروري، أَمريكا الخصم والحكم، ترجمة مُنير العكش، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٧، ص٣٧-٤٠. كذلك أَنظر: فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول، ط١، مكتبة مدبولي، القاهِرة،٢٠١٣، ص١٧٤.

والتهجير.. ليُجسد ذلك تهديداً للأمن القومي العربي[٤٢]. ويُمكن تحديد التحديات العسكرية لهذا الأمن في[٤٣]:

١. ضعف بناء القدرات العسكرية للدول العربية: رغم ما تنفقهُ تِلك الدول على ميزانيتها الدفاعية، بيد أَنَّ ميزان التفوق لا يميل لصالحها وانما لصالح إسرائيل، التي تتفوق بإمكانياتها العسكرية على كافة الدول العربية.
٢. ضعف التعاون العسكري العربي: فرغم توقيع الدول العربية على اتفاقية الدِفاع المُشترك عام١٩٥٠ بيد أَنَّ هذه الاتفاقية لم تُفعَّل، فرغم ضعف الاتفاقية بيد أَنَّ الأَمر وصل إلى حد اعتِداء دول عربية على اخرى.

مِن الناحية التطبيقية، كان اهتِمام جامِعة الدول العربية مُقتصِراً على تنسيق السياسات العربية فحسب، دون امتِلاكها لقوة عسكرية مُشتركة خاصة بها، رغم تشكيلها «لمجلس الدفاع العربي والقيادة العربية المُشتركة.

٣. ضعف أَو محدودية الصِناعات الحربية: تمتاز البُلدان العربية عامةً بضعف صِناعاتها الحربية، بخِلاف إسرائيل التي تُصنِع أَحدث الدبابات والطائرات المُقاتِلة في العالم، والصواريخ المُضادة للصواريخ، والطائرات بدون طيار، كذلك تُركيا وإيران لهُم صِناعاتهُم العسكرية والتكنولوجية المُتطورة.
٤. الوجود الأَجنبي: أَبرمت العديد مِن الدول العربية اتفاقيات أَمنية مع الولايات المُتحدة وإنكلترا وفرنسا، مهدت لإقامة قواعد أَجنبية في الشرق الأوسط لِتُشكل انكِشافاً للأَمن القومي العربي، بل تهديداً لهُ.
٥. الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو كأَحد التهديدات العسكرية للأَمن العربي: أَدت أَزمة كوسوفو عام١٩٩٩ إلى جر حلف الناتو إلى مهام جديدة، بجعلهُ رجل بوليس العالم، بتبنيه استراتيجية جديدة تنقل الحلف مِن الدِفاع عن أَراضي دول الحلف إلى الدفاع عن المصالح المُشتركة خارج أَراضيها، كالتدخُل في شؤَون البُلدان العربية، عبر محاولة إعادة ترتيب أَوضاع المنطقة بِما يخدم المصالح الأَمريكية[٤٤]. فالحلف لم يعد حلفاً دفاعياً كما رُسِم لهُ عند تأَسيسهُ، انما انتقل إلى حلف لهُ مهام عسكرية سياسية يسعى لبسط الهيمنة الأَمريكية، لِتُجسد استراتيجية الناتو الجديدة بداية الولوج في عولمة الحلف (العولمة العسكرية)، في ظل مسعى الحلف إلى التدخُل في «أَزمات المنطقة العربية» سيما بعد عام٢٠١١، كتدخلهُ في الأزمة الليبية وتسويقهُ لمفهوم الأَمن الناعم، فالناتو قد يكون طرفاً في الترتيبات الأَمنية المُستقبلية، وقد تصبح «منطقة الخليج العربي» جزءً

(٤٢) عبد القادر نعناع (وآخرون)، أَوهام الربيع العربي وكوارثهُ التي لا تُحصى، كِتاب منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
https://books.google.iq/books?id=eWiHD

(٤٣) سعدون علوان المصلح، الأَمن القومي العربي: الواقع والمُستقبل، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٢٠١-٢٠٩.

(٤٤) التقرير الاستراتيجي العربي٢٠٠٤-٢٠٠٥، مركز الأَهرام للدِراسات السياسية والاستراتيجية، القاهِرة،٢٠٠٥، ص١٢٤-١٢٦.

مِن «فكرة الناتو الشرق أوسطي»، وهو ما يُعد تحدياً للأمن القومي العربي(٤٥).

٦. التحدي النووي: إنَّ امتِلاك بعض الدول للسِلاح النووي ومِنها دولتا الهند وباكستان مِن شأنهُ أَنَّ يؤثر على طبيعة الصِراع في الخليج مُستقبلاً، وعلى حالتي الأمن والاستِقرار فيها سيما أَنَّ هُناك دولاً أُخرى كإيران تسعى لامتِلاك السِلاح النووي، الذي مِن شأنهُ أَنَّ يكون لهُ مردوداً سلبياً على أَمن المنطقة وعلى حركة التِجارة العالمية لِكُل مِن منطقة الخليج والوطن العربي، كما أَنَّ انفِراد إسرائيل بالسِلاح النووي يُجسد أَيضاً عنصر تهديد مُستدام للأَمن القومي العربي الذي يُقابِلهُ تجاهُل دول العالم لها(٤٦).

رابِعاً: التحديات الجُغرافية

رغم المقوِمات الجيوبوليتيكية التي يمتلكها الوطن العربي وتوسطهُ العالم، بيد أَنَّ هُناك جُملةٌ مِن المُهدِدات، مِن قبيل تقسيم البُلدان العربية إلى خمس مجموعات، طبقاً لوجهة نظر جُغرافية وتاريخية وأَمنية وعرقية، والتي توثر على وحدة الصف العربي، وهذه المجموعات هي(٤٧):

١. مجموعة دول المركز (الطوق): وهي المجموعة الرئيسة التي تتحمل أَكثر مِن الاخرين أعباء الصِراع العربي الإسرائيلي، وتضمُ؛ مصر وسوريا والأَردن ولُبنان وفلسطين.

٢. مجموعة دول شُبه الجزيرة العربية: وهي مجموعة تتصف بالتكامُل الجُغرافي والتاريخي وتشارك القضايا الأَمنية، وتضمُ السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عُمان، فضلاً عن العِراق واليمن.

٣. مجموعة دول المغرب العربي: وهي مجموعة اقليمية ليس لها وحدة أَو هدف مُشترك، ولديها انتِماءات إلى أُوروبا لتحقيق مصالحها الاقتصادية، وتضمُ موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا.

٤. مجموعة دول الشِمال الشرقي: وهي الدول التي يجمعها نِزاعات تظهر بين الغينة والاخرى كقضايا الأَكراد والحدود والمياه، وتضمُ العِراق وسوريا كدول عربية، وإيران وتُركيا كدول غير عربية.

٥. مجموعة دول حوض النيل والقرن الأَفريقي(٤٨)(*): والتي تضمُ كُل مِن

(٤٥) سيد العزازي وحسين خلف، حلف الناتو ومدى تأثيرهُ على المنطقة العربية في ظل الصِراعات العربية الداخلية،المركز الديمقراطي العربي، برلين، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: **https://democraticac.de.2019-09-17.**

(٤٦) كاميران أَحمد محمد، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة، دار المعرفة للنشر، بيروت،٢٠٠٩، ص ص٤١٦-٤١٧.

(٤٧) جمعة بن علي بن جمعة، الأَمن العربي في عالم مُتغير، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٧٨.

(٤٨) (*) القرن الأَفريقي أَو شُبه الجزيرة الصومالية هي شُبه جزيرة تقع في شرق أَفريقيا في المنطقة الواقِعة على رأس مُضيق باب المندب مِن الساحل الأَفريقي، وهي التي يحدُها المُحيط الهندي جنوباً والبحر الأَحمر شِمالاً، وتقع بها حالياً جيبوتي والصومال واريتيريا ويجاورها كينيا واثيوبيا. للاستِزادة أَنظر: إبراهيم خليل إبراهيم، القرصنة البحرية في الساحل الصومالي وباب المندب، دار الكتُب القانونية، القاهِرة،٢٠١١.

مصر والسودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر كدول عربية، إلى جانب اثيوبيا وارتيريا واوغندا كدول غير عربية.

كما وتُشكِل أعمال القرصنة البحرية المُتزايدة والمُنتشِرة قُبالة سواحل الصومال وفي المياه الدولية للبحر الأحمر وخليج عدن ضد السفن التجارية المارة، تهديداً خطيراً على سلامة وأمن البحر الأحمر وعلى استِمراراهُ كممر مائي آمن للتجارة، وأيضاً على المصالح الاستراتيجية للدول المُطِلة عليه، أو الدول المُعتمدة عليه في تجارتها الدولية، وفي مُقدِمتها دول الخليج العربي ومصر، مِما سيُرجح ارتفاع تكاليف نقل السلع والنفط مِن «منطقة الخليج» أو الواردات القادِمة لها، وهذا يُشكل تهديداً خطيراً على تِجارة المنطقة وأمنها القومي. كما أنَّ فِكرة تدويل البحر الأحمر ووضعهُ تحت وصاية القِوى الكُبرى يُجسد تهديداً مُباشِراً وأساسياً على مصالح البُلدان العربية الشاطئية واللاشاطئية التي لديها مصالح في البحر الأحمر، «واحتِمالية تدخل تِلك القوى في شؤون المنطقة تحت ذرائع مُطاردة أعمال القرصنة»(٤٩).

ناهيك عن غياب الأمن المائي العربي؛ هذا المُصطلح الذي تبنتهُ لأول مرة جامِعة الدول العربية في عام ١٩٨٦ بوصفِه رديفاً استراتيجياً للأمن الغِذائي العربي، وأحد مُكونات الأمن القومي العربي الشامل، للعلاقة الوثيقة التي تربط الأمن العربي وموضوع تأمين مصادر المياه، باعتبار المياه سلعة اقتصادية وإحدى المُتطلبات الأساسية للتنمية، بيد أنَّ الأمن المائي العربي يتعرض لعدد مِن المُهدِدات، التي تجعل مِن ندرة المياه في الوطن العربي أحد أهم الأخطار المُهدِدة لهُ مُستقبلاً، وأهم تِلك التهديدات(٥٠):

١. إنَّ الوطن العربي يُعد مِن المناطق الفقيرة في مصادر المياه العذِبة، فإذا كانت مساحة الوطن العربي تُمثل (١٠,٢٪) مِن مساحة العالم، فأنَّ مواردهُ المائية تُمثل فقط (٠,٥٪) مِن الموارد العالمية المُتجدِدة، كما أنَّ (٣٠٪) مِن أراضيه الزراعية مُعرضةً للتصحُر بسبب نقص المياه.
٢. الزيادة السُكانية العربية المُستمرة التي يرافقها تناقص مُستمر في نصيب الفرد مِن المياه، فنصيب الفرد العربي مِن المياه لا يزيد عن (١٧٤٤) متر مُكعب سنوياً، في حين يبلغ المُعدل العالمي(١٢,٩٠٠)، وتُشير التنبؤات المُستقبلية إلى أنه بحلول عام٢٠٢٥ سيصبح أكثر مِن نصف الوطن العربي تحت خط الفقر المائي. وتُشير التقارير الدولية أنَّ أزمة المياه سوف تزداد تفاقُماً بحيثُ يصل العجز المائي العربي إلى ما يزيد عن(١٧١) مليار متر مُكعب في عام٢٠٣٠ مِما يزيد مِن خطورة هذه

(٤٩) جلال فضل محمد، القرصنة البحرية وحُرية أعالي البحار، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كُلية الحقوق، جامِعة عدن، اليمن،٢٠١٤، ص ص١٠-١١. كذلك أنظر: بابكر عبد الله الشيخ، نحو استراتيجية عربية لِمُكافحة القرصنة البحرية: رؤية مُستقبلية، ورقة مُقدمة في ورشة العمل الموسومة مُكافحة القرصنة البحرية، الخرطوم،١٩-٢١ كانون الأول٢٠١٢، ص٢٦.

(٥٠) جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم مُتغير، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٦٠٢-٦٢١. كذلك أنظر: زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، دار النهضة العربية، بيروت،٢٠٠٩، ص١٤ وما بعدها.

القضيـة الاسـتراتيجية علـى الأمـن القومـي العربـي.

٣. إنَّ مـا يُناهز(٥١٪) مِن المـوارد المائيـة المُتجـددِة للوطـن العربـي تأتـي مـن بُلـدان ليسـت عربيـة، مِمـا يجعـل برامـج التنميـة الاقتصاديـة مُقيـدة بِتصرُفـات تِلـك البُلـدان التـي تنبـع مِنهـا الميـاه، وبالإمـكان أَنَّ يـؤَدي ذلـك إلـى اسـتِخدام الميـاه كوسـيلة ضغـط ضـد البُلـدان العربيـة فـي ضـوء خلافاتهُـم السياسـية، أَو عِنـد تعـارُض مصالحهـا.

٤. ضعـف الإمكانيـة الماليـة لـدى بعـض البُلـدان العربيـة لإيجـاد حلـول بديلـة فـي مواجهـة نقـص الميـاه مُقابـل الزيـادة السُـكانية المُطـردة، وتأَثيـر ذلـك علـى اقتصـادات البُلـدان العربيـة وأَمنهُـم القومـي.

٥. تناقـض المخـزون المائـي العربـي، بالتزامُـن مـع تزايـد الطلـب علـى الميـاه لتزايـد الحاجـة البشـرية والاقتصاديـة.

٦. تُمثـل إسـرائيل مصـدراً خطيـراً يُهـدد الأَمـن المائـي العربـي، عبـر محاولاتهـا للسـيطرة علـى الميـاه العربيـة المُحيطـة بهـا لتلبيـة مُتطلبـات مشـاريعها الاسـتيطانية، للهجـرة اليهوديـة المُتزايـدة اليهـا.

٧. لتُركيا مشاريعها المُتعلِقة في التحكُم بمياه نهري دجلة والفرات.

٨. قيـام اثيوبيـا وبعـض أَقطـار حـوض النيـل بمشـاريع مُحتملـة علـى نهـر النيـل بِمُسـاعدة إسـرائيل وأَميـركا.

ومـا سـبق يُشـير إلـى أَنَّ الميـاه سـتكون بـؤَرة الصِـراع القادِمـة فـي الشـرق الأَوسـط، بِحكُـم سـمتين رئيسـتين للمـوارد الميـاه العربيـة؛ وهُمـا النـدرة النسـبية للمـوارد المائيـة المُتاحـة الصالِحـة للاسـتِعمال، والطبيعـة الدوليـة التشـارُكية لأَهـم المـوارد المائيـة. ومِـن هُنـا فـأَنَّ تحقيـق الأَمـن المائـي العربـي ضـرورةٌ يتطلبهـا البقـاء العربـي واسـتِمرارهُ.

خامِساً: التحديات الديمُغرافية

رغـم أَنَّ الوطـن العربـي يتميـز بتوفـر مـواردهُ البشـرية، لكـن ليـس منطقيـاً تجاهُـل البُنيـة السُـكانية العربيـة ومـا يعتريهـا مِـن اختِـلالات تضعـف مِـن ادائهـا الإنمائـي، وتؤثـر علـى أَمنهـا، إذ رغـم أَنَّ عـدد سُـكان الوطـن العربـي يُمثـل نحـو(٥٪) مِـن مجمـوع سُـكان العالـم، غيـر أن حصتهـا مِـن الناتـج العالمـي يبلـغ نحـو(١,٦٪)، فـالأداء الإنتاجـي للعنصـر البشـري غيـر فاعـل بِمـا يكفـي ليُحـرك التنميـة بِمـا يضمـن تحقيـق المسـتوى المطلـوب للأَمـن الإنسـاني(٥١). كمـا أَنَّ ازديـاد مُعـدل النمـو السُـكاني فـي الـدول العربيـة يؤثـر علـى خطـط التنميـة فـي مُعظـم تِلـك الـدول، كمـا يفـرز شـريحة كبيـرة مِـن السُـكان غيـر القادريـن علـى العمـل، تزامُنـاً مـع ثبـات المـوارد وعـدم تنميتهـا بشـكلٍ علمـي سـليم، كمـا أَنَّ هيمنـة فئـة الشـباب والأَطفـال علـى الهـرم السُـكاني فـي الوطـن العربـي، يـؤدي إلـى عـدة تحديـات، لان هـذه الفئـة هـي فئـة مُسـتهلِكة وغيـر

(٥١) كفايـة حسـن ميثـم، سُـكان الوطـن العربـي، مُحاضـرة منشـورة عبـر شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنـت) علـى الموقـع: **http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.2015/09/24.**

مُنتِجة، فضلاً عن مُشكِلة توفير الوظائف، إذ إنَّ عدد الشُبان في سن العمل يفوق بكثير عدد الفرص المُتاحة للعمل في هذه الدول(٥٢).

مِما سبق يبدو؛ إنَّ التهديدات والتحديات الداخلية ساهمت ولا تزال في تمكين التهديدات الخارجية مِن اختِراق الأَمن القومي العربي وتحقيق أَهدافها، وأَنَّ هذه المصادر التهديدية لا تنفصل عن بعضها البعض.

المطلب الثاني: تحديات البيئة الخارجية (الاقليمية)

يُراد بالبيئة الاقليمية تفاعُل الدول العربية مع دول الجِوار (تُركيا، وإيران، واثيوبيا)، وكذلك إسرائيل بوصفها إحدى دول المُحيط الاقليمي، الساعية إلى تفكيك النِظام الاقليمي العربي كنِظام ذا توجه قومي ديني. إذ لم تعُد الخِلافات العربية– العربية فقط هي الوجه الأَبرز لضعف فاعلية دور جامِعة الدول العربية في الوقت الراهن، ولكن أضحى تصاعُد تأثير التدخُلات الإقليمية مِنذُ عام٢٠١١ في الشأَنَّ الداخلي العربي بشكلٍ أَكثر حدة عن ذي قبل يُجسد عامِلاً أَكثر تأَثيراً، بحيثُ باتت البؤر العربية الساخِنة مساحات صِراع إقليمية ودولية، لفاعلين مُختلفين، سيما إيران وتُركيا وإسرائيل؛ وهو ما زاد مِن تهديد الأَمن القومي العربي.

وما يزيد مِن حِدة تِلك التهديدات هو الصِراعات الإقليمية على النفوذ، كالصراع الإيراني-السعودي، وهُناك أربعة عوامل أَسهمت في تصعيد تِلك الصِراعات؛ أَولها هو التقلُبات والغموض الذي بدأَ ينتاب توازن القوى الإقليمي في أَعقاب عام٢٠١١ وقبل ذلك احتلال العِراق أمريكياً في٢٠٠٣. وثانيهما هو أَنَّ الصراعات الداخلية غدت ميداناً تُحاك عِبره المُنافسات الإقليمية المُستمرة بصيغة صِراعات واسِعة النِطاق وأَكثُر دماراً. أَما ثالثهُما، فهو أَنَّ توريد السِلاح الأَمريكي والأوربي إلى المنطقة تزايد بشكلٍ كبير. ورابعهما هو افتقار الشرق الأوسط إلى آليات حل النِزاعات الإقليمية وتضييق نطاقها مُقارنةً بأقاليم اخرى. وما تمخض عن ذلك من تحول المنطقة إلى عامل جذب للتدخُلات العسكرية(٥٣).

وسيقف الباحث بإيجاز على أهم التحديات الخارجية (الاقليمية) المُهدِدة للأَمن القومي العربي:

أَولاً: إسرائيل

لقد تعددت مظاهر الاختِراق الإسرائيلي للأَمن القومي العربي، مُتخِذاً أَشكالاً وصيغاً متنوِعة، ومِن أَبرزها؛ الاتصالات الإسرائيلية السرية مع القيادات العربية الهادِفة إلى خرق المُقاطعة السياسية وتمزيقها لِبعض دولنا وصولاً إلى الحِوار معهم، وفتح آفاق واسِعة للعلاقات السرية، فضلاً عن استراتيجية التطبيع مع بعض قيادات الوطن العربي الذي تمت بموجبها إبرام اتفاقيات، كالأَردن وفلسطين، وكذلك تونس وبعض بُلدان الخليج مع إسرائيل، واعتِناق إسرائيل مبدأَ التفوق

(٥٢) محمد سالم مقلد، السُكان في الوطن العربي، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.arabgeographers.net/vb/threads/2008/05/27.

(٥٣) بيري كاماك وميشيل دن، آفاق عربية: إشعال الصِراعات في الشرق الأَوسط..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٢-٤.

التكنولوجي والعسكري، ومِن المُنتظر أَنَّ تطور قدراتها العسكرية كماً ونوعاً، بغية استِمرار تفوقها، ومنع العرب مِن امتِلاك القدرة النووية(٥٤). مع احتمالية مواصلة الدولة العبرية في تبني «استراتيجية الردع النووي بالشك» وتنمية إدارة الحروب الذكية بالاعتِماد على التدمير الدقيق عن بُعد، وفق إمكانيات تسليح عالية التقنية، مُعتمِدةً على مُساندة حليفها الاستراتيجي الأمريكي لها في تكريس الاختِلال في ميزان القوى العربي- الإسرائيلي المُتدهوِر لصالحها، عن طريق إضعاف مراكز القوة العربية والإسلامية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، على نحوٍ ينال مِن الإرادة العربية، وإضعاف كُل مقاومة للمشاريع الإسرائيلية. والأَهمُ مِن ذلك؛ تبني إسرائيل «استراتيجية التطويق تجاه البيئة العربية، عبر سياسة شد الأَطراف، كما حصل في السودان والتي انتهت بإنشاء دولة جنوب السودان في ٩ تموز٢٠١١» بعد تلاقي المصالح الاسرائيلية والامريكية لهذا التقسيم بوصفه آليةٌ لتهديد الأمن القومي العربي بشكلٍ عام، فضلاً عن ذلك سيُحقق استراتيجية الأمن الإسرائيلي بواسطة تطويق البلدان العربية(٥٥).

وما سلف؛ سبق أنَّ بدأت إسرائيل بتكريسهُ بطرحها مشاريع التجزئة- التقسيم وفي مُقدِمتها (مشروع الشرق الأَوسط الجديد-الكبير) في تسعينيات القرن المُنصرم، هذا الشرق المُمتد مِن المُحيط الأَطلسي إلى حدود الهند والصين شرقاً، قبل أَنَّ تُعيد الولايات المُتحدة طرحهُ مِن جديد بعد أَحداث أَيلول٢٠٠١، والتي تكمنُ أَحد أَهدافهُ الاستراتيجية في تفكيك الدول العربية والإسلامية عبر ما سُمي بِمُخططات الفوضى الخلاقة أَو البناءة، لتحقيق هدف المشروع في الهيمنة على المنطقة «سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً» وإعادة تركيب دولهُ وفق أَسُس طائفية واثنية وعرقية لضمان تحكمُها بالمنطقة(٥٦). ولا شك إنَّ التحديات المُباشِرة لهذا المشروع على الأَمن القومي العربي يمكن إيجازها بالآتي(٥٧):

١. طي بُنية الأَمن القومي العربي، مفهوماً واجهزةً وآليات كانت تُساعدهُ على تأَدية دورهُ الطبيعي المُناط به.
٢. ربط مفهوم الأَمن القومي العربي بقوات أجنبية،مِمايعني هدر للسيادة الوطنية والخضوع لإرادة تِلك القوات.
٣. مُحاربة العروبة والفكر القومي وفكرة الوحدة العربية، لأنها تُشكل عائقاً ثقافياً وسياسياً للمشروع(٥٨).
٤. تغيير الإطار المؤسسي للنِظام الاقليمي العربي المُتمثل بجامِعة الدول

(٥٤) حسين حافظ وهيب، العلاقات التُركية الإسرائيلية وأَثرها على الأَمن القومي العربي للفترة١٩٨٠-١٩٩٦، أَطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كُلية العلوم السياسية، جامِعة بغداد،٢٠٠١، ص١٩٢.

(٥٥) حنان علي إبراهيم الطائي، الأَمن القومي العربي وتحديات المعلوماتية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١٢، كُلية العلوم السياسية، جامِعة تكريت،٢٠١٨، ص١٠٧.

(٥٦) جلال أَمين، خُرافة التقدُم والتخلُف: العرب والحضارة الغربية، ط٣، دار الشروق، القاهِرة،٢٠٠٩، ص١٦٣-١٦٨.

(٥٧) معاذ البطوش، تداعيات الاحتِلال الأَمريكي البريطاني على العِراق وأَثرهُ على الأَمن القومي العربي، ط١، دار الحامد للنشر، عمان،٢٠١٢، ص ص١٣١-١٣٢.

(٥٨) مجموعة باحثين، احتِلال العِراق (الأَهداف-النتائج-المُستقبل)، ط١، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤، ص٢٥٩.

العربية، ليحل محلها نِظاماً اقليمياً جديداً شرق أوسطي، يضمُ إسرائيل وتُركيا وإيران، إلى جانب الدول العربية، وتفريغ النِظام العربي مِن مضمونهُ الاستراتيجي الأَمني، لتتحول شعوبهُ مِن كيان أُمة واحِدة إلى شعوب ناطِقة باللغة العربية.

٥. تعريض الدول العربية للتجزئة والاقتِطاع مِن اراضيها وثرواتها لِمصلحة أَقليات أَثنية أَو عرقية أَو دينية.

٦. تفتيت البُلدان العربية، وتغذية الخِلافات العربية البينية، فضلاً عن تبديد الطاقات العسكرية العربية في الصِراعات العربية البينية والصِراعات العربية مع دول الجِوار، وعرقلة أَي تنسيق استراتيجي أَمني عربي، ومنع أَي مشروع توحيدي عربي، وتدمير أَية قوة عسكرية عربية تسعى للتنامي أَو الحصول على أَسلِحة نووية أَو متطورة.

ومِن البديهي أَنَّ يتيح هذا الانكِشاف الأَمني القومي للوطن العربي، لإسرائيل حُرية الحركة والعمل لبلوغ طموحاتها واطماعها اللامحدودة داخل المنطقة العربية، ابتداءً مِن الهيمنة وانتِهاءً بالعمل على تقسيم الوحدات الجُغرافية للبُلدان العربية وتفتيتها، عبر استِغلالها وتحريكها لحالات التأزم والصِراع التي تشهدها تِلك البُلدان.

ثانياً: إيران

يُعد صعود إيران كقوة اقليمية مع بداية القرن الحادي والعشرين، واحِداً مِن أَكثر التطورات أَهميةً في الشرق الأَوسط، لامتلاكها مصادر قوة جيوسياسية وفراغ القوة الذي تشهدهُ المنطقة. ولتزايد النفوذ الإيراني أثاراً على استِقرار المنطقة بسبب تضارب مصالحها مع مصالح الدول الغربية، سيما في ظل المحاولات الإيرانية في ترسيخ نفوذها في المنطقة الخليجية بعد تقلُص القدرة العِراقية(٥٩). لذلك شرعت بِبناء قوة عسكرية قادِرة على الرد والردع وسرعة الحركة مِن أَجل مواجهة مُتغيرات المنطقة. وبدت تُحقق تفوقاً عسكرياً في أَنظمة التسلُح التقليدية على دول مجلس التعاون الخليجية مُجتمعةً، ومِن ثُم أَنَّ تقدُم إيران في مجال التقنيات النووية يُصنفها ضمن الدول التي بإمكانها تصنيع الأَسلِحة النووية، بينما لا يبدو أَنَّ أَي مِن الدول العربية تملك تخطيطاً لدخول هذا المجال. ومِن ثُم أَنَّ الخلل في الميزان العسكري مِن المُنتظر أَنَّ يبقى لِمصلحة إيران في المُستقبل القريب، كما يُهيمن البرنامج النووي الإيراني على الحِسابات الراهِنة للأَمن الاقليمي العربي(٦٠).

كما يمكننا القول؛ بإنَّ إيران تُعد واحِدةً مِن أَكثر بُلدان المنطقة استِخداماً للأيديولوجية في نشر نفوذها الخارجي، وتُعد دول الخليج أَكثر الدول الذي تتعرض عقيدتها للخطر بسبب الأَقليات الشيعية المُرتبطة إيديولوجياً بإيران في الخليج، برفقة

(٥٩) عمرو جمال علي، صعود إيران كقوة اقليمية، قراءات استراتيجية، مؤَسسة الأَهرام، القاهِرة، يناير/كانون الثاني٢٠٠٧، ص٣٣.

(٦٠) المركز العربي للأبحاث ودِراسة السياسات، إيران والأَمن القومي العربي، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art4.aspx.2020-05-24.

اليمن التي أصبحت تُشكل خطراً على الأمن القومي السعودي مِن الجنوب، ودفع السعودية إلى تأسيس تحالُفاً لمواجهة الحوثيين. كما وترفع إيران اقليمياً وخارجياً، شِعارات مواجهة الهيمنة الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط، ورفض الاعتِراف بإسرائيل، ودعم حركات المقاومة في لُبنان وفلسطين، وتعمل على تكوين جبهة تضمُ إلى جانبها دولاً عربية لمناوأة الولايات المُتحِدة، وتتدخل في شؤون بعض الدول العربية، على نحوٍ بدأ يُجسد واحِداً مِن أهم مُهدِدات الأمن القومي العربي.

ثالِثاً: تُركيا

لقد تعددت مظاهر الاختِراق التركي للأمن القومي العربي، واتخذ أشكالاً متنوعة، ومِن أهمُها[٦١]:

- الاختِراق الاجتماعي: الذي ينقسم إلى نوعان الاختِراق المُباشر؛ الذي حصل مِن جانب تُركيا وتدخل قواتها باستِمرار في شِمال العِراق، بحجة مُطاردة حزب العُمال التُركي الذي يُهدد أمنها القومي. والاختِراق غير المُباشر الذي يتم مِن خِلال إقامة علاقات مع الأقليات الدينية أو العرقية، كالأكراد في شِمال العِراق.
- التدخُل والوجود العسكري التُركي في شِمال سوريا، فالهدف مِن ورائه لم يكُن مُطاردة مُقاتلي حزب العُمال الكُردستاني كما أُعلِن، وانما احتِلال جزءً مِن اراضي سوريا، فتُركيا لا ترغب في استِقرار سوريا أو استِعادة أراضيها، ولا شك أنَّ هذا التدخُل والوجود التُركي يُهدد الأمن الوطني السوري، الذي يُعد جزءً مِن الأمن القومي العربي، فضلاً عن وجودها العسكري في ليبيا، ووقوفها بصف جهةٍ ضد اخرى، سيزيد حدة النِزاع، ويُعمّق الأزمة الليبية ويبعدُها عن الحل.
- ويكمنُ الخطر الحقيقي في التحالُف التُركي مع «تنظيم الإخوان المُسلمين»، الراعي للتنظيمات المُتطرِفة في سوريا وغيرها، مع عدم نسيان الدعم العسكري واللوجستي التُركي لتنظيم داعش الإرهابي؛ واستِخدام تِلك التنظيمات لبث الفوضى في البُلدان العربية، لتحقيق هيمنة عسكرية أو اقتصادية أو عقائدية، تضمن لها كسب موطئ قدم في تِلك البُلدان واستِعادة مجدها العثماني[٦٢]. ولا شك؛ إنَّ الوجود التُركي في سوريا وليبيا ومصر يُمثل خطراً حقيقياً على الأمن القومي العربي. وهذا يتطلب مِن جامِعة الدول العربية مُمارسة دوراً حقيقياً جاداً لإيقاف الانتِهاكات التُركية وتهديدها للأمن القومي العربي.

(٦١) كريم عواد بريسم، تطور المؤسسة العسكرية في إسرائيل وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهِرة،٢٠١٣، ص ص١٣١-١٣٢.

(٦٢) عبد الله السويجي، تُركيا والأمن القومي العربي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: **http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions.2020/02/17.**

رابعاً: اثيوبيا

تحظى منطقة القرن الأفريقي بمكانة استراتيجية مُهمة في بُنية الأمن القومي العربي وأحد ملامح مُهدِداتهُ، بوصفها العمق الأمني القومي للمنطقة العربية، فضلاً عن موقعها الجيوبوليتكي، وتعد اثيوبيا في مُقدِمة البُلدان الساعية للهيمنة عليها(٦٣)، خصوصاً أنَّ تاريخ اثيوبيا القريب لم يخلو مِن المطامع سِواءً في الأراضي العربية أو في غيرها. وهُناك أكثر مِن احتِمال لهذه المُهدِدات سيما بعد استِقلال ارتيريا عنها عام١٩٩٣ تاركةً اثيوبيا حبيسة اليابسة، وهذا جسد دافعاً لها لتوطيد علاقاتها مع إسرائيل، وهُنا يكمن الخطر الاثيوبي الكامن في التحريض الإسرائيلي لها لاستِخدام ورقة المياه ودعم تمرُد الحركة الانفِصالية بزعامة جون قرنق في جنوب السودان وإثارة المشاكل الحدودية مع الصومال، واختيار الهضبة الاثيوبية لإنشاء سدوداً على منابع نهر النيل. وفي ذات الوقت تقوم إسرائيل بتحريض اثيوبيا على التنصُل مِن الاتفاقيات المُبرمة مع مصر والسودان لتنفيذ مشروعها(٦٤).

وبِلا شك؛ إنَّ تهديداً كهذا جاء بعد أنَّ «أغرى التمزُق العربي الدول حتى صغيرها للتجاوز على البُلدان العربية سيما على أكبر بلد عربي وافريقي والمقصود مصر التي تُعد قلب العالم العربي والإسلامي»، غير مُبالية بالعواقب لاقتناعها بعدم وجودها، خصوصاً في ظل المشروع الاثيوبي القديم الجديد الخاص بإعادة بِناء سد النهضة الذي يحمل تحديات جسيمة على الأمن القومي المصري الذي هو جزء لا يتجزأ مِن الأمن القومي العربي والأفريقي، في ضوء ما سيحملهُ المشروع مِن تهديد خطير على حياة (١٠٠) مليون مواطن عربي، فمصر ستفقد أكثر مِن ثلث مواردها المائية والتي سيدخلها في جفاف مائي، ناهيك عن نقص الكهرباء؛ مِما سيبث تداعياتهُ الكبيرة على انشِطتها التِجارية والصِناعية(٦٥)، والأخطر مِن كُل ذلك سيطرة اثيوبيا المُباشِرة على قدر كبير مِن منابع النيل، مما يُمثل ذلك تحدياً للعرب ولأمنهم القومي.

في المُجمل يتضح؛ إنَّ النِظام الإقليمي الشرق أوسطي في وقتنا الراهن سيما بعد عام٢٠١١ بات يضمُ ثلاث قوى إقليمية رئيسة (إسرائيل وتُركيا وإيران)، في ظل سُبات عربي مُخيف. وإذا ما أراد العرب التحول إلى قوة قادِرة على تحقيق التوازن الاقليمي مع تلك القوى الثلاثية في المنطقة وفرض مُعادلة الأمن القومي العربي على تِلك القوى، فإنهم «مُطالبون بإدارة علاقاتهم الإقليمية مع هذه القوى بِما يُحقق المصالح القومية العربية العُليا». ومِن هُنا يكون أمام بُلداننا العربية خيارين رئيسين؛ الأول: «إما تطوير مشروع تفاعُلات يضمُ إيران وتُركيا والعرب ضمن ما يُعرف بـ (مُثلث النهوض الحضاري الإسلامي). الثاني: أو تطوير

(٦٣) وليد زايد، مُحدِدات الأمن القومي العربي والتنافُس على اثيوبيا، مركز التقدُم العربي للسياسات، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
https://www.arabprogress.org.2018.

(٦٤) عمر كامل حسن، النِظام الشرق أوسطي وتأثيرهُ على الأمن المائي العربي: دِراسة في الجُغرافية السياسية والجيوبوليتيك، ط١، دار ومؤسسة رسلان للطِباعة والنشر، دِمشق،٢٠٠٨، ص٢١٢-٢١٤.

(٦٥) خالد مُصطفى، سد النهضة والأمن القومي العربي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: **https://www.islamstory.com/ar/artical.2014/04/7.**

مشروع تفاعُلات يضم إسرائيل وتُركيا والعرب ضمن ما يُعرف بـ (مُثلث التبعية للمشروع الأمريكي)، هذان الخياران هُما أبرز تفاعُلات ما يُسمى بـ «مُستطيل صِراعات الهيمنة» التي تتركز في النمطين التفاعُلين السابقين إلى جانب التفاعُلين الثالث الرابع الكامِنان في؛ تفاعُلات التعاون بين إيران وتُركيا وإسرائيل (مُثلث الهيمنة على العرب). وتفاعُلات التعاون بين إيران والعرب وإسرائيل (مُثلث المُستحيل الحضاري)»[٦٦]. والنمطين الأخيرين مُستبعدان بسبب تباعُد المصالح بين اطرافهما. وعلى العرب حسم خياراتهم في ظل انقساماتهمُ المتواصِلة.

المطلب الثالث: تحديات البيئة الدولية

البيئة الدولية يُقصد بِها التفاعُل بين النِظام السياسي الدولي والنِظام الاقليمي العربي وقد تميزت ديناميكية التفاعُل بالانفرادية، وبعضها بالعدائية، فتسربت إلى فروعه أنظِمة دولية أدت إلى إعاقتهُ في ادائه لوظائفه، وتحولت وحداتهُ إلى مُعسكرات وقواعد لضرب الأنظمة العربية، وهذا يحصل في دول الخليج، عندما فتحت ابوابها على مصراعيها للقوات الأمريكية لضرب العِراق واحتِلالهُ الذي كان رافِداً مُهماً للأمن القومي العربي.

أَولاً: الولايات المُتحِدة الأَمريكية

لا شك أَنَّ البيئة الخارجية الدولية تنعكس بشكلٍ كبير على طبيعة اداء النِظام الاقليمي العربي، ففي ظل تفكُك الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المُتحدة كقطب عالمي وحيد، وتحطيم قدرات العِراق وبُناه التحتية أثر العدوان عليه عام١٩٩٠، وبالنظر لإدراك الولايات المُتحدة للمكانة الاقتصادية والجيوبوليتيكية للمنطقة العربية، اندفعت نحو تكثيف دور الأَسطول السادس في البحر الأَبيض المتوسط، وفرض سيطرتها عسكرياً على جنوب البحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب، وتأَكيد وجودها في الخليج العربي، مُستغِلةً ضعف جامِعة الدول العربية وعدم قدرتها فعلياً على مُجابهة مُهدِدات الأَمن القومي العربي، بسبب اختِلاف أَهداف ومصالح بُلدانِها، وعجز المُنظمة العربية عن تبني قراراً موحداً ازاء عدة قضايا، بشكلٍ منح فرصةٌ سانِحةٌ لأميركا للتدخل بِما يضمن مطامحها، وحماية أَمن حليفتها إسرائيل وتثبيت وجودها في المنطقة[٦٧].

وتِلك العوامل وغيرها كثير وفرت مُسبِباتٌ وافية لشل دور النِظام الاقليمي العربي في حماية الأَمن القومي العربي وشلُ قدراتهُ، وأَفرزت نظُم حكُم خائنةٌ للعروبة فتحت أَراضيها للولايات المُتحِدة لبِناء القواعد العسكرية، التي قادت إلى احتِلال العِراق عام٢٠٠٣. حتى بات بإمكاننا القول؛ إنَّ أَعمق أَزمة عصفت بالأَمن القومي العربي بعد نكبة فلسطين جاءت على يد الولايات المُتحدة باحتِلالها للعِراق، فهذا الاحتِلال مهد لنشر هيمنة أَمريكية على المنطقة وجعلها عرضةٌ

(٦٦) المركز العربي للأبحاث ودِراسة السياسات، إيران والأمن القومي العربي، مصدر سبق ذِكرهُ.
(٦٧) محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المُتحدة الخارجية مِنذُ الاستِقلال إلى مُنتصف القرن العشرين، ط١، مركز الاسكندرية للكِتاب، مصر،٢٠٠٥، ص٢٦٦-٢٦٨.

لمشاريع التقسيم والتفتيت، واحياء النِزاعات العرقية والطائفية فيها، والتدخُل في شؤَونها الداخلية وتشويه هويتها الثقافية والحضارية والدينية.

وأَصبحت الولايات المُتحدة جزءً مِن الجُغرافية السياسية (الجيوبوليتيك) في المُعادلة السياسية العربية بِكُل ما يؤسسهُ ذلك الدخول مِن إِخلال في الجُغرافية الاستراتيجية (الجيوستراتيجية) لصالح إسرائيل، لاسيما أَنَّ النظرة الأَمريكية للعالم ما بعد أَحداث أَيلول٢٠٠١ ارتكزت على اتهام الدول العربية والإسلامية بمسؤوليتهم عن تلك الأَحداث، عبر توفير بيئة سياسية واجتماعية وثقافية أَفرزت ظاهِرة الإرهاب والإرهابيين على حدٍ سِواء، هذه الرؤَية التي تطورت فيما بعد وشكلت أَساس المشروع الأَمريكي المعروف بـ بالشرق الأَوسط الكبير، الذي سعت واشنطن إِلى ترجمتهُ وجعلهُ واقِعاً حقيقياً مِن خِلال محاولة تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، ودفع عملية التسوية بينها وبعض الأَطراف العربية، وفق تصوراتها، وتحويلها إِلى آليةٌ لصنع السلام، واختِراق الأَمن القومي العربي عبر إِنشاء نِظاماً اقليمياً جديداً يكون بديلاً عن النِظام الاقليمي العربي[٦٨]. كما أَنَّ قيام حلف الناتو بواجبات أَمنية في العديد مِن الدول العربية كالعِراق وليبيا، يعني فقدان جامِعة الدول العربية - بوصفها الكيان المؤَسسي الذي يُجسد هوية الأَمن القومي العربي- لزمام المُبادرة ازاء الأَزمات العربية لصالح مُنظمة الناتو وتأَثير ذلك سلباً على هذا الأَمن. ناهيك عن الدور الأَمريكي الكبير في إِشعال موجات تسونامي السياسية في المنطقة العربية التي انطلقت عام٢٠١١ وما تبعها مِن فوضى عارِمة لا زلنا نتلمس تداعياتها السلبية على أَمننا العربي حتى وقتنا الحالي، بتحريك الشعوب العربية ضد حُكامهم بتقديم المُساعدات المالية لمؤسسات المُجتمع المدني وتأهيل الشباب وتدريبهم على سُبل التأَثير اللاعنيفة، كجزء مِن مؤامرة أَمريكية-إِسرائيلية تُقسِم دولنا العربية وتُسيطرة على مقدراتهم، بغية ضمان المصالح الأَمريكية في المنطقة وكسب حُلفاء جدُّد[٦٩]. وما يُدلل على ذلك هو المنحة التي قدمها الرئيس الأَمريكي السابق (باراك اوباما) لحركة الإخوان في مصر والتي بلغت (٨) مليار دولار ضمن مشروع لتقسيم سيناء[٧٠]. فالتدخل الأَمريكي في تونس ومصر قام على استغلال المُعارضة والحركات الاحتجاجية لإحداث التغيير، لذا جاءت تلك (الثورات) بِمُباركة أَمريكية[٧١].

هذه البيئة الدولية المُحملة بالضغوط الإِعلامية والسياسية على كُل ما هو عربي وإِسلامي اضافت بدورها عوائق جديدة أَمام العمل العربي المُشترك المُرتكز

(٦٨) للاستِزادة أَنظر: مروان سالم العلي، النِظام الاقليمي العربي والشرق الأَوسط الكبير، دار المُعتز للنشر، عمان،٢٠١٩.

(٦٩) حمزة السلامات، حقيقة الدور الأمريكي في ثورات الربيع العربي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية،٢٠١٤/١١/١٩، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
https://rawabetcenter.com/archives/1200

(٧٠) خالد منصور، الولايات المُتحِدة والربيع العربي: الرقص على رِمال مُتحركة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
https://khaledmansour.org/21/03/2019

(٧١) جدي حماد، ثورة مصر: سقوط النِظام، دار النهضة العربية، القاهِرة،٢٠١١، ص ص٤١٧-٤١٨.

على آليات جامِعة الدول العربية. ونظراً للتآكل التدريجي الذي تعرض لهُ مفهوم الأمن القومي العربي في العقدين المُنصرمين، لم يعر الكثير مِن العرب الاهتِمام الكافي المُتعلق بتشويه الهوية الثقافية والحضارية العربية أَعقاب أَحداث أَيلول بوصفها موضوعاً جوهرياً يقع في قلب مفهوم الأَمن القومي العربي.

ثانياً: العولمة

أَبرز ما في مفهوم العولمة هو السيطرة على العالم، وجعلهُ في نسق واحد، فهي نوع مِن الهيمنة الأَمريكية، وفي إِطار العولمة والنِظام الدولي الجديد تم إِسقاط المنطقة العربية ودورها ككُتلة اقليمياً ودولياً، وتجريدها مِن أَي دور سِوى الخضوع السياسي واستِمرار تأَمين المواد الخام للغرب، وإِقامة الترتيبات الأمنية وفق المُخططات الأَمريكية للمنطقة. فالعولمة سيما بعد عام٢٠٠٣ و٢٠١١بدت تطرح مسالة الإِصلاح السياسي وتعمل على رسملة خارطة المنطقة العربية سياسياً لتطال حتى وجودها تاريخياً واجتماعياً، فبدأً صِراعاً اجتماعياً وسياسياً عربياً يُفجر الأَوضاع باتجاه تغيير الأنظمة الحاكمة، مُهدداً الأمن القومي العربي[٧٢].

ويمكن تلخيص أَهم تحديات العولمة الاقتصادية على الأَمن الاقتصادي القومي العربي بالآتي[٧٣]:

١. الوقوف بوجه أَي إِمكانية لأي شكل مِن أَشكال التحالُفات أَو التكتُلات العربية الاقتصادية والسياسية.
٢. السيطرة على رؤَوس الأَموال العربية، واستِثماراتها في الغرب.
٣. ازدياد تبعية الاقتِصاد العربي بالاقتِصاد العالمي، وهذا يعني شل الأَمن الاقتصادي العربي.
٤. فرض السياسات القائمة على الخوصصة والليبرالية الجديدة عبر مركزية القطاع الخاص.
٥. الهيمنة الأَمريكية على اقتِصادات العالم ومِنها العربية عبر القضاء على سلطة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي، بحيثُ تصبح الدولة تحت رحمة صندوق النقد والبنك الدوليين.
٦. إِضعاف موارد الثروة المالية العربية المُتأتية من النفط، بعد استِثناؤهُ مِن السلع الخاضعة للتِجارة الدولية الحُرة -أَسوةً بالمعلومات- مِن تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليه مِن البُلدان المُستهلِكة.
٧. ستواجه الصِناعات البتروكيمياوية جُملة تحديات بسبب المُنافسات العالمية مع ازدياد تكلُفة وارِدات الصِناعات الكيمياوية المُندرجة ضمن احتياجات

(٧٢) توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠١١، ص ص١٢٢-١٢٣.

(٧٣) أَحمد عبد العزيز(وآخرون)، العولمة الاقتصادية وتأَثيراتها على الدول العربية، مجلة الإِدارة والاقتِصاد، العدد٨٦، كُلية الإِدارة والاقتِصاد، الجامِعة المُستنصرية، بغداد،٢٠١١، ص٧٦. كذلك أَنظر: عبد الله بلوناس، عولمة الاقتِصاد: الفرص والتحديات، مجلة جامِعة دِمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المُجلد٢٤، العدد١، سوريا،٢٠٠٨، ص١٩٥-١٩٧.

الاقطار العربية.

٨. لن تستفيد بعض البُلدان العربية مِن تحرير قطاع الخدمات عالمياً، والكامن في قطاع البنوك والتامين والنقل والسياحة والاتِصالات، لان بُلداننا تُعد مستورِداً لمُعظم تِلك الخدمات.

٩. ارتفاع أَسعار المواد الغذائية والزراعية، بسبب إلغاء الدعم المالي لهذه السلع، وتأَثير ذلك على ميزان مدفوعات البُلدان العربية سيما المستورِدة للغِذاء.

١٠. اتسم النمو الاقتصادي بالوطن العربي في عصر العولمة بتفاقُم الفجوة التي كانت تفصلهُ عن الدول الصِناعية بل والنامية. فالعولمة فشت البطالة وزادت الفقر والجريمة المُنظمة والتخلُف الاقتصادي، ودليل ذلك تجاهُل قطاع البحث والتطوير الذي بقى مِن أَكثر قطاعات الاقتِصاد العربي تخلُفاً.

١١. ناهيك عن تداعيات اخرى منها؛ «تعرض قطاع الخدمات لِمُنافسة غير مُتكافئة، وتشجيع الاستِثمارات غير المُنتِجة كونها تدرُ أَرباحاً، تصدير الصِناعات الأَكثر تلويثاً للبيئة إلى بُلدانِنا، فضلاً عن تقييد السلطات المحلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المُتعلِقة بالسياسات التِجارية والمالية والزِراعية، إذ يجب أنَّ تتوافق مع أهداف ومبادئ مُنظمة التِجارة العالمية».

كما ويمكن تلخيص أَهم تحديات العولمة السياسية على الأَمن القومي العربي بالآتي(٧٤):

- ان الانتفاضات العربية (التي اندلعت عام٢٠١١) في زمن العولمة وسرعة حركة التواصل، جاءت نتاجاً مُباشِراً لأزمة التنمية العربية وهشاشة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وانتِشار اقتِصاد الريع والفساد، ففي إطار العولمة بدأَنا نشهد تشييع النِظام الرسمي العربي، بعد فقدانهُ لرؤَى التكامُل واتِصاف سياستهُ بالتخبُط، وفيما يخص الإمكانيات العربية نلحظ غياب العقيدة السياسية والاستراتيجية العُليا، ثُم انهيار منظومة الأَمن القومي العربي برمته، وتلاشي التوازن السياسي والعسكري والديمُغرافي، خاصةً أَنَّ أَغلب بُلداننا العربية اليوم تفتقد للتكامُل الذاتي ووحدة الهدف والمصير والتخطيط، ناهيك عن أَزماتها الداخلية.
- فتحت العولمة السياسية أَبواب الاختِراق الناعَّم لتفكيك العالمين العربي والإسلامي بِلا عِلاج يُذكر، ويتم إعادة رسم خارطتهم السياسية عن بُعد، «وجعل الشعوب العربية والإسلامية أَدوات للحروب العبثية ووقوداً

(٧٤) أَشرف غالب أَبو صالحة، تأَثير العولمة السياسية على الوطن العربي١٩٩١-٢٠١١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كُلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامِعة الشرق الأَوسط، الأَردن،٢٠١٢، ص١٢٩. كذلك أُنظر: إسحاق الفرحان، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، ط١، مركز دِراسات الشرق الأَوسط، عمان،٢٠٠١، ص٤١-٥٨.

للعنُف والفوضى والإرهاب المستورد، لِتُعزز بذلِك الاضطرابات السياسية والأَمنية لتكون مُبررة لتجارة الأمن الرائجة اليوم وفق فلسفة الخوف وصِناعة الإرهاب».

- استِمرار الهيمنة على «منطقة الخليج العربي» كمنطقة نفوذ أَمريكية على نحوٍ شامل.
- استِمرار مفاوضات التطبيع مع إسرائيل والاقطار العربية، وفق الشروط الصهيونية – الأَمريكية.
- فرض السيطرة السياسية الغربية على النظُم العربية الحاكِمة وشعوبها، والتحكُم في مركز القرار السياسي وصِناعتهُ لخدمة المصالح الأَمريكية والإسرائيلية على حِساب مصالح شعوبنا.
- إنَّ العولمة لا تهدف إلى تجزئة الدول العربية والاسلامية فحسب، بل إحداث تجزئة داخلية في كُل دولة عربية أَو إسلامية، لكي ينشغلوا بأنفسهم وينسوا انهُم أُمةٌ عربيةٌ واحدةٌ ينتمون إلى جامِعة إسلامية واحِدة.

أَما أَهم تحديات العولمة الاجتماعية-الثقافية على الأَمن الاجتماعي-الثقافي العربي فيمكن إيجازها[٧٥]:

١. تهدف العولمة إلى توحيد العالم وفق ثقافة أَمريكية مُهيمنة، بالاستِناد إلى مقولة أَمريكية: «لكي تُعيد تشكيل العالم عليك تفكيكهُ»، وهذا جوهر الفكر الاستراتيجي الأَمريكي في تفكيك المنطقة العربية. فهدف العولمة النهائي هو «عولمة ايديولوجية الرأَسمالية ونفي أَي بديل ايديولوجي يتعارض معها، فالوظيفة الايديولوجية للعولمة تقوم على تفكيك وحدة المُجتمع العربي»، أَي تهديد الأَمن العربي.
٢. شيوع الثقافة الاستِهلاكية التي تُعظمها العولمة، ومِن ثُم تشويه الأَعراف الإسلامية.
٣. تغريب الإنسان العربي والمُسلم وعزلهُ عن قضاياهُ وهمومهُ الإسلامية، وتشكيكهُ بهويتهُ الإسلامية.

«تفتيت الديمُغرافية العربية إلى هويات عربية مُتحارِبة تارةً طائفية مذهبية، وتارةً اثنية عرقية».

٤. إشاعة ثقافتي الجنس والعنُف، وما ينتج مِن انتِشار الرذيلة والجريمة والعنُف في مُجتمعاتنا.
٥. سيطرة الثقافة المادية والمعنوية الأَمريكية على اذواق البشر في كافة ارجاء العالم، فضلاً عن انتِشار الازياء والمُنتجات الأَمريكية في كثير مِن الدول العربية، والتي تحمل ثقافة مُغايرة تلغي ثقافة الأُمم المُستوردة لها.

كما وشهد عصر العولمة تفاقُم الفجوة التقنية والعلمية بين العالم العربي

(٧٥) المصدر نفسهُ.كذلك:سعدون علوان المصلح، الأَمن القومي العربي: الواقع والمُستقبل،مصدر سبق ذِكرهُ، ص٧٨.

والعالم أجمع. إذ راكم العالم العربي خِلال هذا العصر تأخراً تقنياً وعلمياً جديداً بسبب تخلفهُ عن اللحاق بتقنيات وأبحاث الثورة المعلوماتية. فهو بين أقل المناطق استِخداماً للأجهزة الالكترونية وللارتباط بالشبكة العنكبوتية وسوق التقنية.

ووفقاً لِما سبق يبدو؛ إنَّ القدرات الاقتصادية العربية لا تزال في طور النمو، وتحتاج إلى دُفعة كبيرة لِتُساير المُتغيرات العالمية، ولكي تدخل في المُنافسة العالمية المُتصاعِدة اقليمياً وعالمياً، حيثُ أنَّ العولمة ومُنظمة التِجارة العالمية سِلاحان مُسلطان على قدرة الاقتِصاد العربي، ولا يمكن إزالة اخطارهُما إلاَّ عبر تفعيل القدرة الاقتصادية العربية، ضمن مشروعاً قومياً، متوفر حالياً في مناطق التِجارة الحُرة، أو السوق العربية المُشتركة، غير أنَّ ما نبتغيه هو الجدية والتسارُع نحو بلوغ الهدف المرسوم لها.

ثالِثاً: النِظام الدولي الجديد

أدى انهيار التوازن الدولي في ظل النِظام الدولي الجديد إلى المزيد مِن تهميش دول عالم الجنوب عامةً والدول العربية خاصةً، ويمكن مُلاحظة ذلك في الآتي(٧٦):

١. على اثر انتِهاء الحرب الباردة وانهيار نِظام الثُنائية القطبية بتفكُك القطب السوفيتي اختفت إمكانية الحركة النسبية التي كانت تتمتع بها البُلدان العربية وضاق هامش المناورة أمامها، وأُغلِق الباب أمام النِظام الاقليمي العربي للاستِفادة مِنهُ، ومِن ثُم تلاشت الفرص المُترتِبة على نِظام الثُنائية القطبية، ويتضح ذلك في(٧٧):

- توقف روسيا الاتحادية عن دعمها الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي للدول العربية بعد أَنَّ كانت تتمتع به ابان الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن غياب دعمها السياسي في مُقارعة إسرائيل ودعم الغرب لها، مِما عمق مِن تبعية الدول العربية لأميركا التي انفردت بالتدخُل في شؤَونهم الداخلية وإدارة قضاياهم، فضلاً عن انفِرادها في رسم مُستقبل تسوية الصِراع العربي الإسرائيلي بِما يخدم الحليف الإسرائيلي. إذ لا يمكن إغفال أهمية المُحددات الاقتصادية في فهم الموقف الروسي ازاء المنطقة العربية قبل وبعد٢٠١١.
- خضوع التكنولوجيا العسكرية والمُساعدات الاقتصادية ومبيعات السِلاح لضوابط غربية صارِمة، مِما اضعف احتِمالية تطوير النِظام العربي لإمكاناتهُ الذاتية في مواجهة دِول الجِوار، فضلاً عن تطورات النِظام

(٧٦) محمد الأَمين البُشرى، الأَمن العربي: المقوِمات والمعوِقات، دار الحامد، عمان،٢٠١٤، ص٨٨-٩٠. كذلك أنظر: سيد شوربجي، المُتغيرات الدولية وانعِكاساتها على الأَمن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،(د.ت)، ص١٣٧-١٤٤.

(٧٧) للاستزادة أنظر: محمد فايز فرحات، السلوك الصيني- الروسي ازاء موجة الربيع العربي: قِراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، في: مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودِراسة السياسات، قطر،٢٠١٤.

الدولـي.

إنَّ «مـا سُـمي بـ(ثـورات الربيـع العربـي)» كشـف عـن تزايـد نشـاط الفاعلـون الجـدُّد مِـن غيـر الـدول، التـي غـدت تُعـد واحـدةً مِـن أَبـرز فواعـل النِظـام الدولـي الراهـن، كنشـاط الشـركات عابـرة القوميـة مثـل: «فيسـبوك وتويتـر اللتـان لعبتـا دوراً مُحـركاً للانتِفاضـات العربيـة، ناهيـك عـن تنامـي دور الحـركات الإسـلامية، كالحوثيين فـي اليمـن، والإخـوان المُسـلمين فـي مصـر، وحـزب الله فـي لُبنـان، وتنظيـم داعـش والقاعِـدة وغيرهُمـا»، بعـد أَنَّ وظفـوا تكنولوجيـا المعلومـات الغربيـة، ليجسـدوا عامـل تهديـد للأَمـن القومـي العربـي(٧٨).

٢. سـيطرة القـوى الكُبـرى علـى نظُـم المعلومـات الأَمنيـة والاقتصـادية والأَسـرار الاسـتراتيجية للوطـن العربـي وإدارتهـا، مِمـا يعنـي أَنَّ الـدول العربيـة سـتبقى تحـت رحمـة تِلـك القـوى فـي هـذا الميـدان لفتـرة طويلـة، ثُـم التحكُـم بِمُسـتقبلها.

٣. الإضـرار بالبيئـة العربيـة بتلويـث الأَجـواء ودفـن النُفايـات السـامة فـي الأَراضـي العربية،ومِمـا يُضاعـف مِـن خطـورة هـذا المُهـدد الأَمنـي عـدم قـدرة الـدول العربيـة علـى رصـد المُخلفـات النوويـة السـامة التـي تتطلـب إمكانـات تقنيـة.

٤. إنَّ قيـام تكتُـلات اقتصاديـة كُبـرى فـي الـدول الصِناعيـة أَدى إلـى إضعـاف وتهميـش الـدول العربيـة بشـكلٍ كبيـر، فـي ظـل سـعي الغـرب للحـؤول دون بـروز تكتُـل اقليمـي عربـي فاعـل مِـن شـأَنهُ التأَثيـر علـى موازيـن القـوى القائمـة.

٥. اختِـراق أَجهـزة الأَمـن العربيـة مِـن المُخابـرات العالميـة لغـرض التحكُـم السياسـي بِهـا والسـيطرة المعلوماتيـة.

٦. الإضـرار بالاقتصـاد العربـي عـن طريـق التلاعُـب فـي أَسـواق النفـط، والمـواد الغذائيـة وفـرض الضرائـب والنظُـم الحمائيـة فـي الأَسـواق الأَجنبيـة، فضـلاً عـن التهديـد بإيجـاد طاقـة بديلـة التـي تفقـد النفـط مكانتـهُ الاقتصاديـة.

رغـم مـا تقـدم بيـد أَنَّ الخلـل العربـي لا يكمـن فقـط فـي غيـاب المُعسـكر الاشـتراكي بقيـادة الاتحـاد السـوفيتي، وانمـا الخلـل يكمـنُ فـي أَحـد مُسـبِباتهُ إلـى العـرب انفسـهم، الذيـن لـم يسـتطيعوا توظيـف سياسـة تصفيـر الاسـتِعمار ومبـدأً حـق الشـعوب فـي تقريـر مصيرهـا لصالـح قضيتهـم الاولـى-القضيـة الفلسـطينية- وإخفاقهـم فـي توظيـف تحالفهُـم مـع المُعسـكر الاشـتراكي فـي خلـق تـوازن اسـتراتيجي يسـتعيدوا حقوقهـم عبـره، كمـا فشـلوا فـي معاركهـم التنمويـة.

رابعاً: التحدي التكنومعلوماتي

رغـم أَنَّ العالـم دخـل عصـر الثـورة الصناعيـة الثالثـة (ثـورة التكنولوجيـا

(٧٨) مـروان سـالم العلـي، النِظـام الدولـي واللاعبـون الفاعلـون الجـدُّد فـي منطقـة الشـرق الأَوسـط، مقـال منشـور عبـر شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنـت) علـى الموقـع:

https://www.alquds.co.uk/2015-07-10.

والمعلومات والعلم والمعرفة)، بيد أنَّ واقع البحث العلمي في بُلداننا العربية لم يكُن يؤهلها للانغِماس في هذا العصر والتنافس فيه، على نحوٍ لم يعد بمقدورها مواكبة التطور التكنولوجي والإفادة مِن الثورة المعلوماتية لصون الأَمن القومي العربي، مِما سيبقيه في ظل التخلُف العربي أمناً مكشوفاً أَمام البُلدان المُصدِرة للتكنولوجيا، مِما سهل على الاخرين اختراقهُ. فالتحدي الأَساسي في التعامُل مع تِلك الثورة ينصب حول كيفية التحول مِن «التخلُف التكنولوجي إلى عملية استيراد وإحلال التكنولوجيا، ومِن ثُم التحول إلى خلق التكنولوجيا»، وأَغلب بُلدانُنا تفتقد إليه، كونها ما زالت في مرحلة نقل التكنولوجيا، مِما يُبرهن على الفارق العلمي الواسع الذي يفصل بُلداننا العربية عن نظيراتها مِن بُلدان الجِوار سيما إيران وإسرائيل اللتان دخلتا تِلك الثورة واوصلتهما إلى مصاف الدول النووية. مُستغلين تخلُف الدول العربية علمياً وتكنولوجياً ومعرفياً، وهذا اسهم في تعذُر بِناء أَمناً قومياً عربياً بمقدورهُ مواجهة المُهددات والتحديات المُتزايدة بفعل تنامي التطرُف والإرهاب العابر للحدود(٧٩).

فأداء الدول العربية في قاعدة البنك الدولي في الصادِرات التكنولوجية، للسنوات (٢٠١١،٢٠١٢،٢٠١٣) كان ضعيفاً جداً، فهو لا يزيد عن (١,٧٢ مليار دولار، و١,٣٦ مليار دولار، و١,٥١ مليار دولار) توالياً، بينما تخطت إسرائيل اداء الدول العربية بفارق كبير جداً بلغ (٨,٨ مليار دولار، و٩,٢ مليار دولار، و٩,٦ مليار دولار) في ذات المُدة، مع الأَخذ بعين الاعتِبار الفارق في تعداد السُكان والموارد المادية وعدد المراكز البحثية والجامِعات التي تأَتي في مصلحة العرب لكنهُم مُتخلفين عنها(٨٠).

ناهيك عن غياب توظيف الثورة التكنومعلوماتية في مؤَسسات الدول العربية خصوصاً لدى الدوائر العسكرية-الأَمنية، مُقارنةً بنظيراتها لدى بُلدان المواجهة، زد على ذلك عدم اعتماد صناع القرار العرب على مراكز البحوث العلمية المتخصصة في الجانب الاستراتيجي والتكنولوجي والإفادة مِما تمنحهُ مِن اراء واستشارات وخطط استراتيجية مُهمة، مُقارنةً بالاهتمام الواسع الذي تحظى به تِلك المراكز في إسرائيل والبُلدان المُتقدِمة. ناهيك عن التحديات الكثيرة التي تواجه المنظومة التعليمية في بُلداننا، فاغلب المناهج التعليمية لم تُحدث أَو تُطور مِنذُ إنشائها، فالكثير من المواد التي يتلقاها الطالب تبقى علوم نظرية لا تمتُ بالواقع المعاش وبسوق العمل بصلة، تقوم على أسلوب التلقين وحشو المعلومات، مِما جسد تحدياً كبيراً في مستوى التعليم العربي ثُم الأَمن القومي العربي(٨١)

(٧٩) حنان علي إبراهيم الطائي، الأَمن القومي العربي وتحديات المعلوماتية، مصدر سبق ذكره، ص١١٤-١١٧.

(٨٠) عبد الحافظ الصاوي، تحديات العصر: العرب يتجاهلون صِناعة التكنولوجيا، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

https://www.alaraby.co.uk/economy/20/4/2016.

(٨١) حسن العاصي، تحديات الأَمن القومي العربي في القرن الواحد والعشرين، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الموقع:

https://www.politics-dz.com/2013-06-17

كلية القانون و العلوم السياسية

خامِساً: ضعف مُنظمة الأُمم المُتحِدة

تُعاني مُنظمة الأُمم المُتحِدة أَزمةٌ حادةٌ بسبب عقلية الهيمنة التي طبعت العلاقة بين الولايات المُتحدة والمُنظمة العالمية مِنذُ أواخر القرن المُنصرم وحتى يومنا هذا، فسجل الولايات المُتحِدة حافِلاً بأمثِلة خرق وتجاوز الشرعية الدولية والميثاق الأُممي(٨٢). ودون شك؛ إنَّ فشل مُنظمة الأُمم المُتحِدة في حفظ السلم والأَمن الدوليين، بعد أَنَّ أَصبحت أَداةً بيد القوى الكُبرى سيما الولايات المُتحِدة، يُدلل على أَنَّ المُنظمة العالمية فقدت حياديتها واستِقلاليتها ومكانتها وهيبتها، وبات دورها يقتصر على ما مسموح لها بتأَديتهُ مِن تِلك القوى، وبشكلٍ لا يتعارض مع مصالحها. وهذا ما يُهدد الأَمن القومي العربي.

سادِساً: بروز التكتُلات الدولية

«يُطلق على العصر الذي نعيشهُ اليوم بعصر التكتُلات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتِماعية والثقافية، التي تزيد مِن قوة أَعضائها وتأَثيرهُم وتأَثرهُم في النِظام العالمي وهذا زاد مِن حجم الضغوط على الوطن العربي التواق للوحدة العربية، خاصةً أَنَّ مُنظمة جامِعة الدول العربية تُعد أَول مُنظمة اقليمية في العالم»(٨٣).

في المُحصِلة يمكن القول؛ إنَّ تراجُع القضية الفلسطينية كقضية مركزية في النضال العربي، وتداعيات الصِراع العربي-الإسرائيلي الذي استنزف القدرات العربية، بالإضافة إلى مُخططات الهيمنة الأَمريكية–الإسرائيلية على المنطقة، ومنع دول المنطقة مِن بِناء سياسات وطنية مُستقلة ونِظام عربي جديد ودول عربية حديثة بمقدورها مواجهة المُخططات الخارجية، تُعد مِن أَبرز التحديات المُهدِدة للأَمن العربي.

ومِن المُفترض أَنَّ تسهم هذه التحديات التي تُهدد الأَمن القومي العربي ككُل إلى شحذ الهِمم لرص الصفوف وللخروج باستراتيجية عربية وإجراءات على الجانب الداخلي (الوطن العربي) وكذلك على الجانب الخارجي.

(٨٢) للاستِزادة حول تِلك الخروقات أَنظر: حسن نافِعة، إصلاح الأُمم المُتحِدة في ضوء المسيرة المُتعثِرة للتنظيم الدولي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠٠٩.

٨٣ ٠ محمد بوبوش، الأَمن القومي العربي في ظل التحولات العالمية الراهِنة، مجلة دِراسات شرق أَوسطية، السنة١٤، العدد٥٣، مركز دِراسات الشرق الأَوسط، الأُردن، خريف٢٠١٠، ص٢٨.

المبحث الثالث
استراتيجيات مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المُهدِدة للأمن القومي العربي

في ضوء المُهدِدات والتحديات الداخلية والخارجية سابقة الذِكر، لعل السؤَال الذي يتبادر إلى الذهن كيف بالإمكان التصدي لتِلك التحديات؟، والإجابة على ذلك ليست أَمراً سهلاً ولا ميسوراً. إذ إنَّ مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ ستفرض على الوطن العربي أَهمية تبني استراتيجيات لمواجهة تحديات ومُهدِدات أَمنهُم القومي الداخلية والخارجية. ففي إطار التصدي لتلك التحديات، ولوضع استراتيجية للمواجهة، تعني في مفهومنا فن تطوير واستِخدام قوى الدولة السياسية، والاقتِصادية والاجتِماعية والنفسية والعسكرية في كُل الأَوقات، لطرح اليات تدعم سياسات الأقطار، فمِن الضروري وضع استراتيجيات وخطوات جادة على مستوى كُل دولة عربية وعلى مستوى الوطن العربي ككُل. وهذا ما تم التطرق إليه في ضوء المطلبين التاليين.

المطلب الأَول: استراتيجيات المواجهة على الصعيد المحلي

١. استراتيجية بِناء القدرة الذاتية للجيوش العربية في التنظيم، أَو التسليح أَو التدريب أَو مواكبة تسليح البُلدان المُتقدِمة، ويُشكل التعاون الأَمني العربي عنصراً فاعِلاً لتبادُل الخبرات في التدريب والتسليح، بيد أَنَّ بِناء القوة العسكرية للبلد يتطلب قدرة اجتماعية وعلمية وتوظيف التقنية الحديثة لنظُم التسليح، فضلاً عن قدرة اقتصادية كبيرة لتوفير حاجيات القوات المُسلحة، كذلك قدرة سياسية لها خبرة في إدارة الأَزمات.
٢. استراتيجية بِناء الجيوش العربية حديثاً: إذ فرضت حروب هذا القرن في افغانستان والعِراق نظريات عسكرية جديدة مُعتمِدةً على الثورة التكنولوجية العسكرية، وإذا ما تم بِناء جيشاً بمواصفات تقنية جديدة، فسيكون بمقدور القيادة العسكرية الاستِغناء عن نشر أَعداد كبيرة مِن الأَسلِحة على خط المواجهة مع العدو، بسبب اعتماد اسلِحة دقيقة التوجيه، وقوة بحرية متفوقة، واسلِحة الفضاء(٨٤).
٣. استراتيجية الاعتِماد على الذات: ورغم صعوبة تطبيق تِلك الاستراتيجية بسبب الخِلافات والصِراعات المُستدامة بين البُلدان العربية، بيد أَنَّ تِلك الاستراتيجية تتطلب نبذ الفرقة والخِلافات بينهم، كي يكونوا يداً واحِدة لها وزنها في كافة الميادين، وعبر ذلك يتعذر على الدول الغربية التحكُم في قراراتنا المصيرية(٨٥).

(٨٤) أَنظر: جواد الحمد، المأَزق الأَميركي في العِراق، مركز دِراسات الشرق الأَوسط، عمان،٢٠٠٦، ص١٣٨-١٤٢.
(٨٥) أَشرف غالب أبو صالحة، تأَثير العولمة السياسية على الوطن العربي..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٤٢-١٤٣.

٤. استراتيجية تحصين الجبهة الداخلية: إنَّ تحصين الجبهة الداخلية لِكُل دولة عربية بِما يضمن أَمنها واستِقرارها وإسهامها في خدمة الأَمن القومي العربي يفرض إنجاز التحولات الأَساسية التالية(٨٦):

- إنَّ مواجهة التحديات الداخلية والخارجية متوافِرة على أَرضية الواقع وعلى كافة الأَصعِدة؛ بيد أَنَّ تحقيقها يقتضي إزالة كافة صور الظلم والاستِبداد، وانتِهاكات حقوق الإنسان وتجاهُل الحُريات والديمقراطية.
- تكريس مشروعية دستورية وشعبية النِظام الحاكم وإنشاء مؤَسسات ضرورية كفيلة بذلك.
- تكريس ملكية شعبية وطنية شامِلة للموارد الطبيعية وإيجاد رقابة فاعِلة على طرق استِغلالها وانفاقها.
- تكريس تنمية داخلية مُتوازِنة تضم الرقعة الجُغرافية- السُكانية برمتها وتُلبي الحاجات الرئيسة للشعب، مع ضرورة تحقيق التكامُل التنموي الاقتصادي مع البيئة العربية المُحيطة، فحكومات الحِراك العربي التي تشكلت بعد٢٠١١ عليها التعامُل مع تحديات التماسُك الاجتماعي، فالتقسيمات المذهبية والاثنية والمُهدِدات التي تنتاب أَراضي الدول العربية، والتمرُد الداخلي، ستُشكل امتِحاناً لإمكانيات «الحكومة العربية الجديدة والتزاماتها باتخاذ القرارات الديمقراطية والرقابة المدنية على المؤَسسات العسكرية عبر تحويل تِلك المؤَسسات واجهِزة الأَمن الداخلية إلى مؤَسسات مِهنية، وبلورة تعاون استراتيجي مُتبادل عبر المُساعدات والاتفاقيات الأَمنية والتدريبات العربية المُشتركة»(٨٧).
- تجنُب الاعتِماد المُفرط على الحماية العسكرية والأَمنية الأَجنبية، وما يُرافِقها مِن منح تسهيلات وقواعد دائمة تنهي السيادة الوطنية، والعمل على صياغة خطط بديلة تتخلى تدريجياً عن هذه الحماية لِمصلحة إنشاء وتعزيز ترتيبات واقعية لنِظام أَمني عربي مُستقر.

المطلب الثاني: استراتيجيات المواجهة على الصعيد العربي

إنَّ هُناك عوامل عديدة يمكن أَنَّ تُسهِم في إنجاح استراتيجية النهوض بالأَمن القومي العربي ومواجهة مُهدداتهُ بعد عام٢٠١١، ومِن أَبرزها «حركات التغيير العربية»، التي حدثت في مصر وتونس وليبيا واليمن.. التي يُمكن أَنَّ تُجسِد قوةٌ دافِعةٌ باتِجاه تحقيق المشروع القومي وحلم الوحدة والتنمية، فإيمان المواطن العربي بقدرتهُ على صناعة التغيير والمُستقبل، دفعهُ للتحرُك نحو بلوغ الحُرية وتحقيق العدالة الاجتماعية، التي مِن المُمكن أَنَّ تنعكس بالإيجاب على كافة مفاصل الحياة ومِنها الأَمن القومي العربي. أَما العامل الثاني فيكمن في تراجُع الدور الأَمريكي في النِظام العالمي وبروز قوى دولية جديدة تُشارِكها قيادة هذا

(٨٦) سعدون علوان المُصلح، الأَمن القومي العربي: الواقع والمُستقبل، مصدر سبق ذِكرهُ. ص٢١٣.
(٨٧) حسن الزين (مُحرراً)،وثائق الربيع العربي والصحوة الإسلامية، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،٢٠١٤،ص٥٣٤.

النِظام وصياغة القرار العالمي، بعد إحلال تعدُدية التجاوب مع المُهدِدات العالمية محل الاستراتيجية الانفرادية، وهذا بإمكانهُ أَنَّ يمنح المنطقة العربية مساحةٌ كافيةٌ لِحُرية العمل والحركة ويمنحها إمكانية إقامة منظومة فاعِلة للأَمن القومي العربي لينتقل مِن مُجرد حلم وطموح تسعى لتحقيقهُ إلى واقع ملموس(٨٨). بيد أَنَّ بلوغ ذلك ومواجهة تحديات الأَمن العربي يتطلب تبني الاستراتيجيات الآتية:

أَولاً: استراتيجية العودة إلى الجذور

إنَّ مُعضِلة الأَمن القومي العربي قبل الحِراك العربي عام٢٠١١ وبعدهُ، تُمثِل مُعضِلةٌ رئيسةٌ، يقتضي حلها العودة إلى الجذور، التي تتمثل في الآتي(٨٩):

١. أَهمية أَنَّ يكون في النِظام العربي دول لها ثقل سياسي وعسكري واقتصادي، وأَنَّ تُعامل جميع الدول على قدم المساواة. فال أَمر ليس عدداً وانما قوة فعالة مِن الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

٢. تنشيط الدبلوماسية لتحديث آليات النِظام الاقليمي العربي وآلياتهُ، بما يقود إلى بلورة استراتيجية قومية شامِلة تُنمي القدرات العربية المتوفِرة والمُمكِنة وعلى مُختلف المجالات بغية التغلُب على نِقاط ضعف الدول العربية وتنشيط نِقاط القوة مع الأَخذ بالاعتِبار المُتغيرات الاقليمية والدولية ووجوب التكامُل السياسي والاقتصادي والثقافي والأَمني مع البُلدان الإسلامية التي تُعد حِزام آمن للأَمن القومي العربي.

- أَهمية تحديد العدو مِن منظور استراتيجي واخر تكتيكي،والتعامُل معهُ وفقاً لإمكانيات وقدرات الدول العربية.
- يقتضي الأَمن الاستِعداد والتنسيق المُستمراقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وليس مُجرد حماساً في لحظة الخطر.
- ضرورة تطبيق مفهوم شامل للأَمن القومي العربي في ظل التحديات الراهِنة سيما تحديات بعد عام٢٠١١ وليس مِن منظور دولة واحِدة، أَو مجموعة صغيرة مِن الدول، وحمايتهُ مِن كافة الاختِراقات والمُهدِدات الخارجية، بدِراسة الاحتياجات الدفاعية للدول العربية، على أَنَّ يُراعى في ذلك مصالح كُل بلد مِن بُلدان النِظام الاقليمي العربي، مِن خِلال أَربعة محاور(٩٠):

المِحور الأَول: تفعيل مجلس السلم والأَمن العربي للوقاية مِن النِزاعات وإدارتها وتسويتها، وإدخالهُ حيز التنفيذ، وتكليفهُ بإعداد دِراسات لتحديد طبيعة الأَخطار الأَمنية الراهِنة والمُستقبلية التي تواجه الوطن العربي. فضلاً عن دعم

(٨٨) عمرو الشوبكي (مُحرراً)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، ط١، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١١، ص١١٧ وما بعدها. كذلك أَنظر: أَحمد فؤَاد إبراهيم المغازي، واقع الأَمن القومي العربي، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
https://www.politics-dz.com/2019-06-17.

(٨٩) جمعة بن علي بن جمعة، الأَمن العربي في عالم مُتغير، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص٥٣-٥٤.

(٩٠) ناجي ملاعب، مجلس السلم والأَمن العربي!، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: **http://sdarabia.com/02/07/2015**

جهودهُ في إعادة إعمار الدول العربية بعد النِزاعات لترسيخ السلام ومنع تجددُها.

المحور الثاني: إنشاء قوة عسكرية عربية مُشتركة، سيما في ظل الإنفاق العسكري الكبير لدول الجِوار العربي على التسلُح، مِما يتطلب العمل على إحياء ميثاق الدفاع العربي المُشترك وتطويرهُ بشكلٍ يتناغم مع حجم التحديات التي تُهدِد الأمن القومي العربي، ووجوب تطبيق مبادئ الميثاق، واختيار قيادةٌ عسكريةٌ عربيةٌ موحدةٌ تُجسِد وحدة القرار السياسي ووحدة فكرهُ الاستراتيجي، مع أهمية التنسيق والتعاون بين الجيوش العربية في كافة الميادين، وإدخال عنصر المعرِفة والتكنولوجيا في إنشاء تِلك الجيوش(٩١).

المِحور الثالث: قيام جامِعة الدول بإعداد دِراسة شامِلة عن الاحتياجات الدفاعية والأمنية للدول العربية.

المِحور الرابع: إجراء مُراجعة شامِلة للوضع النووي في المنطقة على ضوء المُستجدات الاقليمية والدولية.

ثانياً: استراتيجية الإصلاح

لا شك؛ إنَّ الأمن القومي العربي لن يأتي إلاَّ عبر الإصلاحات الداخلية لِكُل دولة على حِدة، وإذا كانت جامِعة الدول العربية جزء مِن كُل، فأنَّ مُستقبلها سيقررهُ حال النِظام الاقليمي العربي ومُستقبلهُ، مع تأكيد أنَّ اتِخاذ قرار جدي وجذري بشأنَّ إصلاح حال الجامِعة وتنفيذهُ بالجدية والجذرية نفسها، يعطيان مؤشِراً حاسِماً بشأن احتِمالات إصلاح حال النِظام العربي، بيد أنَّ نقطة البداية يجب أنَّ تكون بإصلاح حال الدول العربية ذاتها جدياً وجذرياً. إذ إنَّ الإصلاح الداخلي لِكُل بلد سيُسهل عملية التواصل داخل الجامِعة العربية، التي سينسحب عليها عملية الإصلاح، مِما سينتج عنه أمن قومي عربي واقعي، يمكن تفعيل مُقتضياتهُ عِند الحاجة، الشيء الذي لن يأتي دون تشخيص المخاطر المُهدِدة للأمن القومي العربي. وهذا يتطلب ضرورة تأسيس وحدة السياسة الخارجية العربية التي بإمكانها تحديد العدو وتسخير إمكانات مُحاربتهُ جماعياً، بيد أنَّ العناية بالأمن القومي العربي تستدعي وجوب العِناية بالأمن العربي الداخلي، القائم على الاستِقرار السياسي والاقتصادي والاجتِماعي في أي بلد عربي(٩٢).

بيد إنَّ الإصلاح يحتاج إلى مجموعة مِن الشروط والمُقتضيات لإنجازهُ، ومِن أهمُها(٩٣):

١. بِناء نسق فكري عربي موحد يقوم على الإصلاح لكي يكون الإصلاح ذا منبع عربي خالص يخلو مِن الشوائب الخارجية مِن خِلال تشخيص

(٩١) أحمد فؤاد إبراهيم المغازي، واقع الأمن القومي العربي، مصدر سبق ذِكرهُ.

(٩٢) الموسوعة الجزائرية للدِراسات السياسية والاستراتيجية، التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأمن القومي العربي، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

https://www.politics-dz.com/2015-04-5.

(٩٣) مروان سالم العلي، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية الشامِلة، ط١، دار المُعتز للنشر، عمان،٢٠١٨، ص٦٤٨.

المُهدِدات ووضع الخطط الاستراتيجية لمواجهتها.
٢. صياغة مُدرك عربي شامل وواقعي ليكون بمقدور العرب إدراك الوقائع المُتراكِمة على البِناء السياسي الجمعي، والعمل على إغناء الخطاب السياسي العربي بالقيم والمفاهيم الإصلاحية ليكون نواة الإصلاح.
٣. ضرورة استِنهاض الإرادة العربية الجمعية الكامِنة أو المُغيبة لضمان البقاء والنهوض العربي.
٤. بلورة استراتيجية عربية شامِلة وفق الإمكانيات والوسائل المتوفِرة على نحوٍ يضمن توظيف وتحويل القدرات الكامِنة إلى قدرات فعلية تُشَّكل محاور الإصلاح، مع أَهمية أَنَّ تُراعي تِلك الاستراتيجية الإصلاحية؛ الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبُلدان العربية.

عليه؛ يُعد الإصلاح واحِداً مِن أَهم الاستراتيجيات الضرورية والعاجِلة لمواجهة التحديات الداخلية بل والخارجية التي تواجه الأَمن القومي العربي سيما بعد٢٠١١، عبر تبني مشروعاً حقيقياً شامِلاً للإصلاح يضم كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتِماعية والثقافية والبيئية مِن وجودنا العربي، ومِن موجبات مشروع الإصلاح السياسي تكمنُ في ترسيخ الحكُم الديمقراطي المُرتكز على الحُرية والمساواة وإقرار مبدأ التعدُدية والمُشاركة السياسية، والتمثيل النيابي، ومبدأ التداول والتناوب السلمي للسلطة، مع ضمان إيجاد مؤَسسات سياسية فاعِلة وفي مُقدِمتها سلطةٌ تشريعيةٌ مُنتخبةٌ وسلطةٌ قضائيةٌ مُستقلةٌ وسلطةٌ تنفيذيةٌ تخضع للمُسألة الدستورية والشعبية، زد على ضرورة إطلاق حُرية إنشاء مؤَسسات المُجتمع المدني العربي، ناهيك عن أَهمية تبني الإصلاح الدستوري والتشريعي بصياغة دساتير عصرية للدول العربية تُلبي مُتطلبات مرحلة ما بعد العام٢٠١١، أَي ضرورة إقرار مبدأ سيادة الدستور الديمُقراطي، وإطلاق حُرية الصحافة والإعلام، والسماح بوجود مُعارضة سلمية مُنضبِطة ديمقراطياً ومنحها حيزاً مِن الشرعية الَمُقننة(٩٤).

أَما أَهم أَولويات مشروع الإصلاح الاقتصادي بعد حِراك التغيير العربي عام٢٠١١ فيكمنُ في تطبيق أَسُس الحكمُ الصالح في الميادين الاقتصادية مع تأكيد مبدئي الشفافية والمُحاسبة، وتحجيم الفساد في البُلدان العربية ومُعالجة الفقر والبطالة ورفع مُعدل النمو الاقتصادي عبر الثورة التكنومعلوماتية وتنويع مصادر الاقتِصاد العربي، كما أنَّ التنمية الاقتصادية التي تلعب دوراً مُهماً في التنمية البشرية، وتوزيع الثروات بشكلٍ عادل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ووضع استراتيجية اقتصادية إصلاحية عربية شامِلة، ومُعالجة غياب التوازن الاقتصادي بين البُلدان العربية المُختلِفة..، تُعد أَيضاً مِن موجبات تحقيق الأَمن الاقتصادي القومي العربي، بيد أَنَّ ذلك لا يتحقق إلاَّ عبر إنشاء سوق عربية مُشتركة واستِصدار عُملة عربية موحدة، وتطوير العلاقات الاقتصادية العربية البينية ودفعها للانضِمام في اقتصادات السوق، وتفعيل التعاون الاقتصادي العربي المُشترك كي تتمكن الأقطار العربية مِن مواجهة

(٩٤) محمد الطريفي، الحكُم الرشيد والمواطنة الصالِحة، ط١، دار العالم للنشر والتوزيع، الرياض،٢٠١١، ص٣٢-٣٤.

مشاريع التفتيت الغربية، المُهدِدة لأمنهُم القومي، والاندِماج في الاقتصاد العالمي، وفق ميكانزمات تتناسب وخصوصيات المنطقة العربية[٩٥].

ففي تقرير صادر مِن برنامج الأُمم المُتحِدة الإنمائي أَشار إلى أَنَّ «الدول العربية بعد (الربيع العربي) ٢٠١١ تحتاج إلى نموذج الدولة التنموية القائمة على الرقابة الفعلية والمُساءلة، والتي لا تعتمد على الريع، ولا على إنتاج مجموعة مِن السلع الأَولية، مُشيراً إلى أَنَّ أكبر تحدٍ أَمام تِلك البُلدان بعد٢٠١١،هو تبني برامج عمل تُحقق شِعارات الثورات العربية:(عيش–حُرية–عدالة اجتماعية)، وإلاَّ سيتم مواجهتها بثورات مُستمرة»[٩٦].

أَما فيما يخص الإصلاح في الجانب الاجتماعي-الثقافي فيكون عبر صياغة معايير عربية لِمُخرجات التعليم في كافة مراحلهُ متوافقةً والمعايير العالمية، ودعم البحث العلمي والقضاء على الأُمية، وبلورة نِظام تعليمي متطور حديث، يمكنهُ تحقيق قدراً عالٍ مِن التنمية العلمية والاجتِماعية والاقتِصادية، ولا يأَتي ذلك إلاَّ عبر إنتاج ثروة بشريةٌ قادِرةٌ على العطاء والإنتاج والتنافُس، والعمل على إشاعة ثقافة الديمقراطية والمواطنة والتسامُح كونها المطلب الأَول لأي إصلاح رئيسي[٩٧].

وفيما يتعلق بالإصلاح الأَمني، فعلى الرغم مِن التحديات الفعلية المُحدقة بالأَمن القومي العربي، بيد أَنَّ اندِلاع الحِراك الشعبي الشبابي عام٢٠١١، فتحت آفاقاً حقيقية للإصلاح المؤَسساتي بقطاعاتهُ المُختلِفة. ومن ذلك إصلاح القطاع الأَمني في العديد مِن الأَقطار العربية، أَو سمحت على أَقل تقدير، بِمُناقشة مُعوِقات ذلك. كما فتحت المجال لبروز تساؤلات جدية عن دور الرقابة الديمقراطية والمدنية على المؤسسات الأَمنية وكيفية تفعيلها[٩٨]. ولتحقيق ذلك بات مِن الضروري اعتِماد «استراتيجيات لتطوير المؤَسسات الأَمنية، وتطبيق الرقابة البرلمانية، وإدراج معايير الحكُم الرشيد في قطاع الأَمن، والأَخذُ بِها مِن قِبل الوزارات الأَمنية وأَجهِزة الاستِخبارات، وعلى الأَجهزة الأَمنية العربية دعم القوانين الكافلة لحق المواطنين في مُمارسة كافة الحُريات مع صون النِظام العام والدفاع عن سيادة الدولة ووحدة اراضيها. كما أَنَّ إصلاح القطاع الأَمني وفقاً للأَسُس الديمقراطية يقتضي وجود قيادة مدنية قوية تلتزم بالتغييرات المؤَسساتية»، فهذا الإصلاح يُعد ركناً رئيساً في تحديث وتعزيز الدول الديمقراطية الجديدة وتحقيق الأَمن القومي العربي[٩٩].

---

(٩٥) حول استراتيجيات الإصلاح تِلك أَنظر: عبد الإله بلقزيز(مُحرراً)، الربيع العربي إلى أَين؟، مركز دِراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠١١.

(٩٦) مجموعة مِن الخُبراء، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية٢٠١١، ط١، برنامج الأُمم المُتحِدة الإنمائي، شباط٢٠١٢.

(٩٧) للاستزادة أَنظر: علي الدين هلال، النِظام الاقليمي العربي في مرحلة تحول، ط١، مركز دِراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٢.

(٩٨) مجموعة باحثين، الإصلاح المؤسسي في العالم العربي: إشكاليات وتحديات وآفاق، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

https://www.arab-reform.net/ar/publication/2020-05-28/

(٩٩) حسن الزين (مُحرراً)، وثائق الربيع العربي والصحوة الإسلامية، مصدر سبق ذِكرهُ، ص٥٤٠-٥٤١.

ثالِثاً: الاستراتيجية الأَمنية العربية العُليا

إنَّ مواجهة التحديات والمُهدِدات الأَمنية للوطن العربي (سيما بعد العام٢٠١١)، لا تتحقق بِمُجرد وضع الخطط والاستراتيجيات الأَمنية، بل تتعدى ذلك إلى وضع برامج راسِخة وثوابت يُعمل مِن اجلها على المدى الطويل. لذا دأبت الدول العربية مُمثلةً في مجلس وزراء الداخلية العرب على إعداد استراتيجيات أَمنية عربية تحاول عبرها التصدي لتِلك المُهدِدات الأَمنية، هادِفةً مِن ورائها؛ ضمان أَمن الفرد والوطن العربي ومُكافحة الجريمة بِكُل أَشكالها وتحقيق التكامُل الأَمني العربي تبعاً لوحدة الأَمن العربي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، لارتباط الأَمن الداخلي والخارجي لِكُل بلد عربي بالأَمن العربي الجماعي، عبر تحديث أَجهزة الأَمن العربية بتطوير أَساليب عملها وتعزيزها بالطاقات البشرية المؤَهلة، وتبني التخطيط العلمي للعمل الأَمني مِن منظور عربي شامل مُنسق مع خطط التنمية الشامِلة، وتوظيف التقنيات في العمل الأَمني(١٠٠).

فحماية الأَمن القومي العربي يقتضي «وضع استراتيجية أَمنية عربية واحِدة واضِحة ومُحددة تُحدد مصادر التهديد الرئيسية والثانوية، الداخلية والخارجية، وطرق تحويل مُتغيرات ما بعد عام٢٠١١ إلى قدرات لمواجهة تِلك المُهدِدات. والوقوف بوجه كوابح بِناء موقفاً عربياً قوياً موحداً، مدعوم مِن أَغلبية البُلدان العربية، بغية مواجهة التحديات الأمنية والسياسية المُلِحة»(١٠١).

رابِعاً: الاستراتيجية العربية لِمُكافحة الإرهاب

تمت إجازة تِلك الاستراتيجية مِن مجلس وزراء داخلية العرب عام١٩٩٧،وتهدف إلى مُكافحة الإرهاب وإزالة مُسبِباتهُ والحفاظ على أَمن الفرد وأَمن واستِقرار الوطن العربي. خصوصاً بعد تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية عالمياً بعد عام٢٠١١ كتنظيم داعش مُجسداً تهديداً وتحدياً خطيراً راهِناً ومُستقبلياً على الأَمن القومي العربي، مِما يستوجب صياغة استراتيجية عربية مُلائمة بمقدورها اتخاذ إجراءات الوقاية مِنهُ ومنعهُ ومُكافحتهُ وتحديث جهاز الأَمن الوطنية وتفعيل أداءهُ، فضلاً عن تحقيق تعاوناً مُشتركاً على الصعيدين العربي والدولي لِمُكافحتهُ، خاصةً في مجال تبادُل المعلومات فيما يخص أَنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأَماكن تمركزُها ووسائل تمويلها، وصياغة اتفاقية عربية لِمُكافحة الإرهاب، وضمان عدم استِخدام الأَراضي العربية مسرحاً للتخطيط أَو تنفيذ الجرائم الإرهابية أَو الاشتِراك فيها بأَي شكلٍ مِن الأَشكال(١٠٢).

خامِساً: الاستراتيجية التكنومعلوماتية مُرتكزاً أَساسياً لبلوغ الأَمن القومي العربي

لا شك في أَنَّ صياغة استراتيجية للأَمن القومي العربي ترتبط على نحوٍ

(١٠٠) محمد الأَمين البُشرى، الأَمن العربي: المقومات والمُعوقات، مصدر سبق ذكره، ص٩٩-١٠٣.
(١٠١) حنان علي إبراهيم الطائي، الأَمن القومي العربي وتحديات المعلوماتية، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٠٠-١٠٣.
(١٠٢) محمد الأَمين البُشرى، الأَمن العربي: المقومات والمُعوقات، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٢٩-١٨٣.

رئيس بتوفير مُتطلبات القوة بكافة أبعادها السياسية، والاقتصادية والعسكرية، والتكنولوجية التي غدت تُجسد أهم مُرتكزات بناء أي استراتيجية لضمان الحفاظ على الكيان العربي ووجودهُ وديمومتهُ، خصوصاً أَنَّ فواعل النِظام الدولي الجدُّد كالتنظيمات الإرهابية (خاصةً ما سُمي بتنظيم داعش) عملت بعد العام٢٠١١ على توظيف الثورة التكنومعلوماتية بِمُختلف أبعادها الاستراتيجية لإيجاد عمق استراتيجي لها في المنطقة بِما يُحقق لها أرباحاً جيوستراتيجية، بتعميقها للصِراعات الاقليمية واحتِلالها لأجزاء واسِعة مِن الوطن العربي، مِما أعاق المشاريع التنموية العربية وشل القدرات الدفاعية للدول العربية واستنزف قوتهُم العسكرية المُتنامية(١٠٣).

ناهيك عن استِغلال القوى الاقليمية الخارجية لحقيقة التخلُف العربي في مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي والمعرفي وفشل العرب في توظيف المعلوماتية لحماية أمنهُم القومي داخلياً وخارجياً، على نحوٍ دفع تلك القوى مِن اختِراق الصف العربي ومنعهُ مِن إنشاء نِظاماً أمنياً عربياً موحداً يكون قادِراً على مُجابهة التدخُلات الخارجية، مِما جعل الأمن القومي العربي غير قابل للتحقيق. لذا ينبغي أَنَّ يواكب الأمن القومي العربي مُتغيرات عصر المعلوماتية وأَنَّ لا يُجزأ كي يكون موحداً بعيداً عن التناقُضات على اختِلاف مُسمياتها. فمِن أهم الكوابح التي تعترض صياغة نظرية مُحددة للأمن القومي العربي تكمنُ في غياب الاهتِمام العربي بالمُتغير التكنومعلوماتي، مِما يوجب صياغة استراتيجية شامِلة تُعالج التحديات الراهِنة وفق مضامين الثورة التكنومعلوماتية، وتوظيفها وتطبيق مضامينها بهدف «تغليب أبعاد جديدة (فكرية، ثقافية، اقتصادية، معرفية واجتماعية) على البُعد العسكري–الاستراتيجي في صياغة مفهوم الأمن القومي العربي» ليتوافق مع المُعطيات التكنومعرفية(١٠٤). ومع طبيعة الحروب المُتغيرة والتهديدات الجديدة للأمن القومي (الإرهاب والتمرُد والحروب السيبرانية)، وتلك تحولات تقتضي توظيف التقنية في الميادين الدفاعية والعسكرية والابتعاد قدر الإمكان على القوة الكلاسيكية وبلورة استراتيجية عربية شامِلة لكافة تِلك المُتغيرات.

سادِساً: تبني التخطيط الاستراتيجي الناجع

يستلزم الأمن القومي العربي صياغة استراتيجية مُحددة الأهداف تتفق عليها مُعظم الأقطار العربية في إطار جامِعة الدول وتنفيذها لمواجهة مُختلف التحديات الداخلية والخارجية، سِواء السياسية أَو الاقتصادية أَو العسكرية في سياق التكاتُف والتعاون العربي سيما في النِطاق العسكري ابتداءً مِن الاتِفاق على الأسلِحة ونوعيتها وتوحيد العقائد العسكرية والتدريبات المُشتركة، مع ضرورة إعادة تنظيم الإدارة العسكرية في جامِعة الدول العربية، التي تفتقر لقيادة عسكرية متقدِمة لإيجاد تعاون وتنسيق بين القوات المُسلحة في الدول العربية أفضل مِما هي عليه

(١٠٣) أحمد فكاك البدراني، الإرهاب وتحدي الأمن الوطني العراقي بعد أحداث الموصل٢٠١٤، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد٢٣، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، تشرين الثاني٢٠١٧، ص٧٧-٨١.

(١٠٤) حنان علي إبراهيم الطائي، الأمن القومي العربي وتحديات المعلوماتية، مصدر سبق ذِكرهُ، ص١٠١-١١٢.

في الميادين الأخرى، مع ضرورة بناء صِناعة حربية عربية مُشتركة ضمن خطةٌ استراتيجيةٌ عربيةٌ شامِلةٌ عبر الإفادة من الإمكانات المتوفِرة فيها، بحيثُ يتم توزيع الصِناعات على الأَقطار العربية وفقاً لقدراتها، ناهيك عن حاجة الوطن العربي إلى التخطيط الاستراتيجي السياسي الشامل لقدرتهُ على رسم السياسة الخارجية للعالم العربي بغية حماية الأَمن القومي العربي مِن الاستِهداف السياسي الخارجي بكافة أَشكالهُ وإيقافهُ(١٠٥). فضلًا عن أَهمية صياغة خطط لحل الخِلافات والإشكاليات الداخلية في الوطن العربي، والتي تستنزف الموارد الاقتصادية والعسكرية للبُلدان العربية، وتكون حافِزاً للتدخل الخارجي في شؤونهم، وتأَجيج الصِراعات بين الطوائف. مع أَهمية التصدي للمُتغيرات الراهِنة والمُستقبلية في النِظام العالمي الراهن ضمن رؤَية استراتيجية عربية مُشتركة، وفي سياق سياسة موحدة، وليس مواقف انفرادية، والتوجه نحو إخلاء منطقة الشرق الأَوسط مِن أَسلِحة الدمار الشامل.

سابِعاً: استراتيجية تحديث أَنظمة العمل العربي المُشترك

رغم وجود آليات رئيسة وفرعية في تنسيق العمل العربي المُشترك، بيد أَنَّ هُناك قصوراً في هذا التنسيق كما أَنَّ هذا العمل لا يزال يفتقد للترابط والتماسُك، وأَنَّ كُل مِن المُنظمات العربية المُتخصِصة ومجالس الوزراء العرب، والأَمانة العامة للجامِعة العربية؛ يعمل كُل مِنهما في شُبه انفِصال عن الكيانات الاخرى في المواضيع الواحِدة سِواءً في مرحلة التخطيط لهُ أَو تبني القرار أَو تنفيذهُ، أَو تذليل عقبات التنفيذ، مِما يتطلب تطوير عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجعلهُ على مستوى رؤَساء الحكومات لتجنُب استِصدار قرارات لا يتم تنفيذها، وتنفيذ مشاريع «التكامُل الاقتصادي العربي» وخصوصاً اتفاقية مُنظمة التِجارة الحُرة العربية الكُبرى، وتطوير كهذا لا بُد أَنَّ يسبقهُ تطويراً فعلياً ومُتكامِلاً وإصلاحاً لجامِعة الدول العربية وامانتها العامة، ميثاقاً وأَجهِزةً، ثُم إرساء دبلوماسية عربية مُشتركة مُستلهِمة مِن ميثاق الجامِعة(١٠٦)، وإدراكاً لأَهمية التضامُن العربي في حالات الإخلال بالسلم والأَمن العربيين، ومدى خطورة المُهدِدات المُترتبة على التقاعس في تبني إجراءات سريعة وحاسِمة لِمُقارعتها سيما بعد عام٢٠١١، فأَنَّ الضرورة توجب اليوم إنشاء نِظاماً (مجلساً) للأَمن القومي العربي على غِرار ما هو معول به في المُنظمات الدولية والاقليمية، يكون لهُ أَكبر قدر مُمكِن مِن سُرعة التحرك والقدرة على أَتخاذ القرار الحاسم، الذي يجب أَلاَّ تقف في وجههُ عراقيل الإجماع أَو حق الاعتِراض، فضلاً عن صلاحية القيام بالعمل المُباشر في حال وقوع عدوان

(١٠٥) محمد حمران، دِراسة في التخطيط الاستراتيجي الشامل للوطن العربي، المركز الديمقراطي العربي، برلين،٢٠١٧، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
https://democraticac.de/2017/11/29.

(١٠٦) عبد المؤمن بن صغير، مُتطلبات إرساء دبلوماسية عربية موحدة في ظل حتمية إصلاح جامِعة الدول العربية، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
http://www.qipri.org/research/02/11/2016.

على إحدى الدول الأعضاء. إذ ليس بمقدور أي بلد عربي أنَّ يواجه مُهدِدات الأمن القومي العربي بشكلٍ انفرادي، دون تشارُكية وتعاون الدول الاخرى وصياغة استراتيجية شاملة تحفظ الوجود العربي وتقوي دفاعاته مِن دفاعاتهُ ضد التحديات المُحدقة بأمنه. إذ ليس بالإمكان الحديث في ظل مُتغيرات ما بعد عام٢٠١١ عن إصلاح جامِعة الدول العربية وهيكلها التنظيمي بوصفها الكيان المُعبر عن وجود نِظام إقليمي عربي؛ مثل تعديل ميثاق المُنظمة أَو آلية اتخاذ قراراتها، بل ينبغي بلورة مُبادرات جديدة وعملية تُراعي مُتغيرات البيئتين، سيما في ظل تزايد حدة الخِلافات العربية-العربية وغياب مفهوم الدولة لدى بعض البُلدان العربية، كما ينبغي «تفعيل دور المُنظمات النوعية والمُتخصصة والفنية داخل الجامِعة، واعتِماد مشروعات اقتصادية ومُجتمعية وثقافية تُعيد للجامِعة شعبيتها، والمُشاركة العربية قدر الإمكان في إعادة إعمار دول ما بعد النِزاعات العربية». والعمل على تفعيل النِظام العربي وفك اقليميتهُ عن قوميتهُ لِمُعالجة الاختِلالات الداخلية[١٠٧]. وأَنَّ يُركز العمل العربي المُشترك على المُقتربات التكنواقتصادية والمُجتمعية لأَهميتها في إبقاء الجامِعة وتحقيق الأَمن قيد البحث.

عليه يتضح؛ إنَّ الاستراتيجيات والخطط والاتفاقيات والقوانين النموذجية العربية تُعد مِن مُتطلبات العمل الأَمني العربي المُشترك وأَداة الأَجهزة الأَمنية العربية التنفيذية التي يتم بموجبها تحقيق الأَمن القومي العربي.

(١٠٧) مركز المُستقبل للأَبحاث والدِراسات المُتقدِمة، واقع ومُستقبل جامِعة الدول العربية في ظل التحولات الاقليمية الراهِنة، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:
https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/2019/02/7.

الخاتِمة

تأسيساً على ما تقدم يبدو؛ إنَّ المرحلة الراهِنة تقتضي «عملاً عربياً عاجِلاً وموحداً يتجاوز كافة الخِلافات العربية-العربية مهما بلغ حجمها ومستواها، وتستوجب تنسيقاً عربياً شامِلاً لمواجهة التحديات المُتزايدة بالخطط الاستِراتيجية السليمة والسياسات المدروسة». فالتحديات غدت تحدياتٌ وجوديةٌ تشمل كافة البُلدان العربية، والعِداء بات عِداءً ظاهِراً ومُعلناً طال الكُل. إنهُ الواقع المرير الذي ينتاب الأَمن القومي العربي، والمُستقبل غير المعلوم الذي سيواجه الوطن العربي إنَّ لم يدرك حجم المؤَامرات التي تُحاك ضده.

الاستِنتاجات:

١. إنَّ الأَمن القومي العربي مِنذُ الانطِلاقة الاولى لهُ ومِنذُ نشأَة النِظام العربي وحتى اليوم، بقي مُجرد أَمال وأُمنيات يحملُها الشعب العربي، فهو لم يتحقق على أَرض الواقع العربي؛ فهذا الواقع يُخالف مُقتضيات ذلك الأَمن، إذَّ تُعاني جميع أَبعادهُ مِن مُهدِدات تمنع تحقيقهُ، مِن أَهمها؛ سياسات الدول الكُبرى الساعية إلى تكريس واقع التجزئة والقضاء على كُل محاولات تجاوزها، ووجود العدو الإسرائيلي في قلب المنطقة العربية، وتفكُك البُلدان العربية وغياب التنسيق بينهم واختِلاف إدراكهُم للتحديات، وغياب الإرادة السياسية العربية الواحِدة في بلوغ وحدة عربية يمكن أَنَّ تُساعد في تحقيقهُ مُستقبلاً،وغياب النظُم الديمقراطية والانتِهاك الصارخ لحقوق الإنسان، وعدم تطوير القدرات الدفاعية العربية بجهود ذاتية وغياب إقامة حلف دفاعي عربي، ناهيك على أَنَّ الأَمن القومي لِكُل بلد عربي مُهدد بشِدة مِما يقف عائقاً أَمام بلوغ الهدف المنشود وغيرها.

٢. إنَّ الأَمن القومي العربي لا يزال مفهوماً سائباً مِن حيثُ الاتِفاق على تعريفهُ وتحديد معالمهُ،ولا تزال صلتهُ بالأَمن القطري مُبهمة؟، فأَين يبدأ الأَمن القومي وينتهي؟،وكيف ننتقل مِن القطري إلى القومي والعكس؟.

٣. إنَّ التكامُل العربي يُعد الحاجة الواجِب بلوغها لتعزيز الأَمن القومي العربي في كافة جوانبه خاصةً في جانبهُ الاقتصادي، وانهُ ضرورة تتطلبها المصلحة الواحِدة.

٤. إنَّ مصادر التهديد الخارجية هي من أَوجد بالأساس مصادر التهديد الداخلية أَو على الأَقل عمقتها، ساهمت ولا تزال في تمكين المصادر الخارجية مِن اختِراق الأَمن القومي العربي وتحقيق أَهدافهُ.

٥. إنَّ الولايات المُتحِدة وحُلفائها الغربيين لا يمكن الركون إليهم في الحماية لانهُم حُلفاء مصالح، وأَنَّ الوجود الأَجنبي الدائم وسيلة لإحكام الهيمنة الأَمريكية على المنطقة، ووسيلة لعزل القدرات العربية عن بعضها

البعض في حال نشوب صِراع أو تهديد يتعارض مع المصالح الأمريكية سيما إذا كان ضد إسرائيل.

٦. شكلت حركات التغيير العربية المُندلِعة عام٢٠١١ عائقاً أمام النهوض بالأمن القومي العربي، فتقسيم السودان إلى دولتان وما شكله ذلك مِن تهديد أمنها القومي، وأوضاع الصومال، وعجز ليبيا عن تأسيس دولة بالمعنى الحقيقي حتى وقتنا الحالي، فضلاً عن التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، كما أنَّ بُلدان المغرب العربي بات أمنها مُهدداً مِن تطور خلايا الإرهاب، ناهيك عن تنامي النفوذ الإيراني العقائدي في المنطقة ولاسيما في بُلدان سوريا ولُبنان واليمن، وعجز العرب عن ايقاف حالة التخبط الحاصِلة في سوريا وإبقائها تحت رحمة الضغوطات التُركية والإيرانية والإسرائيلية والأمريكية والروسية، أمثلةٌ على ما آلت إليه أوضاع دول ما سُمي بـ(الربيع العربي) فأمن كُل تِلك الدول غدت مُهددة، ومِن ثُم هددت آمال النهوض بالأمن القومي العربي كاستراتيجية.

التوصيات:

١. على العُرب حُكاماً وشعوباً أنَّ يرصوا الصفوف، وأنَّ يكون هُناك تضامُناً عربياً، وتغليب مصلحتهُم القومية العُليا على المصالح القطرية الضيقة، وضرورة تعزيز القوات المُسلحة العربية وتطويرها.

٢. على البُلدان العربية الاهتِمام بالتنمية البشرية الشامِلة، ليس فقط عبر نشر التعليم، وانما عبر جودة مُخرجاتهُ بِما يتناسب واحتياجات سوق العمل، كما ينبغي أنَّ يكون هُناك شفافية عالية لتحجيم الفساد، وتسهيل تدفق الاستِثمارات، وبِناء سوق عربية مُشتركة تُعزز مِن علاقات التعاون العربي وتواجه الاحتِكارات الأجنبية وتكتُلاتها، لان هذا سيعمل على تكتُل وتكامُل الاقتصادات العربية في مواجهة التحديات العالمية.

٣. وجوب حشد الإمكانات والطاقات العربية لصالح مواجهة الخطر الصهيوني المُحدق، وإيقاف كُل صور الاستِنزاف الداخلي، وتحقيق الإصلاح العام وبِناء مُجتمع ديمقراطي حُر.

٤. على الحُكام العرب بلورة استراتيجية عربية موحدة لِمواجهة التحديات الخارجية التي أفرزتها مُتغيرات ما بعد عام٢٠١١ وفق خطط أمنية موحدة، ترتقي إلى مستوى التحديات الإسرائيلية، وترفض الاحتِلال والتهديد بالعدوان على أي دولة عربية. وإعادة تفعيل المُقاطعة العربية لإسرائيل على كافة الأصعدة.

٥. تبني خيار العمل العربي المُشترك، وتوحيد الجهود العربية، وتنسيق التعاون العربي في مُختلف الميادين، بوصفه أفضل خيار، ورُبما الخيار

الوحيد الذي يسمح للشعب العربي وقياداتهُ بِمُجابهة التحديات.

٦. تعزيز الحِوار مع دول الحِوار العربي في آسيا وأَفريقيا واوروبا بِما يُعزز تشارُكية المصالح، ويدعم موقف العرب في صِراعهم مع إسرائيل. والوقوف بوجه «مشروع الشرق الأَوسط الكبير» وإفشال نواياهُ وأَهدافهُ.

٧. أَهمية تعزيز دور جامِعة الدول العربية لإعادة الثِقة بِها كهوية جامِعة للعرب وحاضِنة لسياساتهم، سيما في ضوء المشاريع الشرق أَوسطية، وتفعيل قراراتها بما يخدم الأَهداف القومية سيما اتفاقية الدفاع المُشترك.

٨. ينبغي أَنَّ تُركز السياسة العلمية الرشيدة في الدول العربية على الاستِثمار في مجال الأَمن القومي، بتوطين تقنية عسكرية مُتقدِمة بواسِطة سياسة علمية مُتكامِلة، تُركز على تربية وتنشئة القيادات العلمية.